

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الحسين ابن النبي المصطفى
 احمد رباً حلال النكاحا
 مصلياً علي ابي الالباء
 مكرم الخلق شريف النسب
 ابي الرسول المصطفى محمد
 ثم علي الوصي بالنص الجلي
 ابي امير المؤمنين صهره
 ثم علي العترة من اولاده
 واستعينه بجمع ما ظهر
 ارجوزة بديعة حسناء
 سميتها الفرائد الصحاحا
 نظمتها حيث حططت رحلي
 موسى بن جعفر غياث الملتجى
 بدرى سماء العلم والامانه

محمد فيخر الكرام الشرفا
 وحرّم الزنا والسفاحا
 محب صرف الطيب والنساء
 معظم الخلق فيخيار العرب
 فرع بني عدنان اصل السود
 من بعده بدون فاصل علي
 وباب علمه وحاوي سره
 اي حجج الله علي عباده
 لذي في بحث النكاح من درر
 تهي الي خاطرها استحياءا
 حيث بها حكم النكاح لاحا
 بسباب فرقدى سماء الفضل
 وسبطه الجواد غيث المرتجى
 وملكاي من قد شكاهتضامه

كتاب النكاح وفيه فرائد الفريده الاولى في المقدمات

ان النكاح سنة مؤكده وان من يخافه فقد وجب في المسلمين فضله مشهور ففيه من تزوج الايامى او ثميته فعلى النكاح النقي وانه من اعظم الفوائد ولتخير بكرها المفيده كريمة الاصل شديدة الابا وان الاقتصار فيها ابدا لمن اراد ذلك قبل الخطبه كذا الدعا بعدها بالحيره وركعتين لقضاء الحاجه كذلك اشهاد اولى الايمان وانما ايقاعه ليلاً نكح وليجنب ايقاع ذلك والقمر وان يرد بها الدخول قبلاً ثم دعا بعدها بما ورد وبعدها صلى على الرسول

لغير من خاف ارتكاب المفسده عليه ذلك النكاح المستحب محقق في شرعهم مما ثور احرز نصف دينه تماماً احراز تقوى الله فيما قد بقى من بعد الاسلام لكل ما جدد عن الزنا ولودها الالوفه مؤمنة بالله امأ واما على الجمال والغنا لن يحمدا صلاوة ركعتين مستحبه بما رووا عن الكرام البرره بعدها الدعاء فيما احتاجه والحمد قبل العقد للمنان لان ذاك سكن من التعب قد حل في المقرب اذ بها عبر لله ركعتين ندباً صلى من بعد حمد الواحد الفرد الصمد محمد ذى الشرف الاصيل

ونفعل المرأة مثل فعله	كذا تقول في الدعا كقوله
وانما الدخول ليلاً يستحب	وسبب المقد لدا هو السبب
كذلك وضع يده اليمنى على	ناصية التي بها تأهلا
ويقرء الدعاء بالمأثور	بالخير والالفة والسرور
ويذكر اسم الله عز شأنه	عند الجماع دائماً لسانه
ويسأل الله تعالى الولد	الصالح البر السوي مولدا
وليولين في الزفاف يوماً	وان يشأ يومين فيه توما
يدعو اليها خلة الاخوان	في الدين عنده على الخوان
والافضل اختصاصها بالفقرا	وجازت الشركة مع اهل الثرا
وتستحب لهم الاجابة	مؤكداً فليحضروا جنابه
وجائز اكل نثار العرس	واخذة بشاهد في النفس

في الاوقات المكروهة والمستحبة للجماع

عند الزوال كرهوا الجماعا	وفي الخميس حسنه قد شاعا
وكرهه بعد الغروب قد لحق	به الى ذهباب حمرة الشفق
كذلك ما بين الطلوعين وفي	حال العرا والستر عنه متقى
وبعد الاحتلام قبل الغسل	او الوضوء قبل ذلك الفعل
كذلك عندما يراه الناظر	حيث يلف عورتيه الستار
والسكره في رؤيته الفرج اشد	لان ذاك مورث عمى الولد
ويكره الجماع حيث انفلا	مستدبر القبلة او مستقبلا

كذلك الكلام من كليهما
 الا بذكر الله عز شأنه
 كذا الجماع ليلة الحسوف
 وعندما تهب ريح حفرا
 كذا اذا زلزلت الارض لدى
 في الليلة الاولى و ليلة الوسط
 في الليلة الاولى من الصيام
 ويكره الجماع في حال السفر
 الا اذا ما خاف ضر نفسه
 عند التقا الحتان من فرجيهما
 فانه نذوب مضى بيسانه
 كذا يوم وقعة الكسوف
 كذا لدى هبوب ريح خضرا
 زلزالها كره الجماع وردا
 من الشهور ذا على ذاك النمط
 قد استحب ذا بلا كلام
 والماء مفقود نهى في الخبر
 بتركه حق جماع عرسه

في جواز نظر المرء الى المرأة التي يريد التزوج بها وغيرها وما يتبعها

ومن اراد امرئة جاز النظر
 في وجهها وظاهر اليدين
 كذا الى قيامها ومشيتها
 كذا الى الاماء والذمية
 وينظر المرء الى امته
 بشرط ان يحجب اللثام
 وجاز في جسم عروسه النظر
 لها بل استحب دفعاً لاغر
 وشعرها وباطن الكفين
 وموضع الزينة بعد سعيها
 ما لم تجلس الشهوة الدنية
 وان رقى المنظور في جماله
 ويترك الريبة من تلك وذا
 منه الى باطنه وما ظهر

وللمحارم الجواز قد غدا
ولم تجز الاجنبي النظره
غير معاود لها في العرف
مثل المعاملات والشهاده
والحال في الميراثه مثل حاله
وانتجتب سماع صوته كما
وانما يجوز الاستمتاع
ان يشاءه وان يحل
وطيها حيث يكون في الدبر
فان (اسباب النزول) نقل
عن ابن عباس بان جاء عمر
فقال ان عمرأ قد هلكا
فقال قد حولت رحلى الليله
فانزل الله له النساء
ولا يجوز عزله عن حرمه
حينئذ لها عليه عشره
ولا يجوز ترك وطيها اذا
وانما الدخول قبل التسع
في ذلك الحين اذا افضاها

فما خلا العوده مما قد بدا
للاجنبات بغير الميرة
الا لوصف غير ذاك الوصف
كذا العلاج ساعة العياده
فلتحذ حذوه لدى افعاله
يلزمها الاغضا وان حاز العي
للزوج بالزوجه والجماع
في الحيض والنفاس مهله
يكره والذي به جاء عمر
عن احمد والترمذي ارسال
الى رسول الله سيد البشر
قال النبي المصطفى ما اهلكا
فلم يرد المصطفى شيئا له
حرث ويوتى الحرث حيث شاؤا
بغير شرطه لها بالمره
من الدنانير لوأد الثمره
عن ثلث عام كامل قد زاد
ممنع عنها اشد المنع
ابتدت الحرمة لاقتضاها

الفريضة الثانية في العقد ولفظي الايجاب والقبول

وذلك عقد لازم مقبول	يلزمه الايجاب والقبول
فصيحة الايجاب (زوجتك) او	(انكحت) او (متعت) حيثما حكوا
واللفظ للقبول فيه قد غدا	(قبلت ذا) مراكباً او مفرداً
وفيهما لم تلزم المعاشاة	لفظاً ففي المعنى كفي المشاكلة
كذلك الترتيب كيفما اتفق	مضى به العقد على القول الاحق
وفيهما اذا احرز التراضي	يشترط النطق بفعل الماضي
والنطق فيهما بلفظ عربي	مشتراط للعهد من شرع النبي
وانما القدرة فيه تشترط	ويكتفي الاخرس بالايما فقط
في الماقد الكمال شرط كامل	وعقد ذى السكر يقيناً باطل
فانما الشارع انفى عقده	ولو صحا منه فاضى بعده

في جواز تولي المرأة العقد عنها وعن غيرها ايجاباً وقبولاً

وجاز للمرأة ان تقولا	عن نفسها الايجاب والقبول
وغير نفسها بلا خلاف	منا وذا من بعض ذى الخلاف

في افضلية حضور الشاهدين والولي حال العقد

ولزوم تعيين الزوجين

حضور شاهدين حال العقد	افضل والولي بعد الرشد
-----------------------	-----------------------

وإنما يشترط التعيين	للزوج والزوجة والتعيين
فلو حوى عقائلا وإبهما	تزوج أحدهن ليس ملزما
وصح لو نوى اسمها فاختلعا	وهو رهن وهذا حلقة
إما إذا لم يرهن أو نكل	ذاك اليمين عقده حتماً بطل

في ذكر أولياء العقد

أمر النكاح إنما قد جعل	للأب والجد له وإن عـ
كذا وصى أحدهما ومن	يكون مولى أو فقيهاً مؤتمن
للأولين الأمر في حال الصغر	كذا على السفية لو كذا كبر
وإنما المجنون كالسـفيه	كذا الإناث كالكور فيه
والأمر للوصى فيه من قد ذكر	بعدهما على الصحيح المشتهر
وليس للمولى أمر في الكبر	والعقل في قول صحيح اشتهر
وليس شك في سقوط ذا إذا	ما عضل البنت وقد مالت لذا
وإن للمولى على رقيقه	ولاية العقد لدى تحقيقه
وإنما الحاكم بالنص الجلى	ولى من لم يك عنده ولى
وإنه اختص بأمر العقد	إذا أتى الجنون بعد الرشد

هنا لثالث عشر

الولاية الأولى في صحة شرط الخيار في الصداق دون العقد

شرط الخيار في الصداق صحا لكنه في العقد ان يصح

بل هو مبطل له ان اشترط	فيه ومن صححه اختيار الشطط
وصح ان يوكل المرء كما	يصح للزوجة ذلك فاعلمنا
فليقبل الولي حيث امكن	زوجته ممن فيه قد وكلنا
فلان الشيخ المعين	ولا يقل منك لوجه بين
وليكن القول من الوكيل	فوراً قبلت ذلك للاصيل
ولا يزوجه الوكيل قطعا	من نفسه الا اذا ما استدعا
عموم اذنها له فيه فصيح	كذا خصوصه على القول الاصح

اللوأوة الثانية في الزوجين المتداعيين

لو ادعى زوجية فصدقت	عقدتها بينهما تحققت
ولو تداعيا وفيها اختلاف	يلزم من غدا بها معترفا
دون الذي انكرها وما اعترف	لم يأت فيها باليمين ام حلف

اللوأوة الثالثة فيما يناسبها

لو ادعى زوجية اخت فادعت	عليه اختها بحلف دفعت
فان اقامت شاهدين فإلها	عقدتها وان اقام مثلها
على من ادعى عليها اولا	كان له العقد وان ينصلا
وفي كلا الوجهين فاليمين	ينضم حتى يحصل البقين
ولو اقام كل فرد منهما	بينة فقول له تقديمها
الا اذا رجحها الدخول	او قدم التاريخ ما تقول

اللائحة الرابعة في احكام اشتراء العبد زوجته لسيده وغيرها

لو اشترى زوجته لسيده	ان يبطل العقد وصح في يده
وان باذنه اشترى لنفسه	او خصه المولى بملك هرسه
فان نقل لن يملك العبد كذا	صح والا بطل العقد لذا
كذا اذا ما ملك المبعوض	زوجته فالعقد حتما ينقض
كذلك الحر لو انه اشترى	زوجته لنفسه بلا مرا

اللائحة الخامسة في عدم جواز تزويج الولي والفضولي باقل من مهر السنه

لم يك للولي والوكيل ان	يزوجا بالدون من مهر السنن
كذا من الخصى والمجنون	كذا من المجنوم والعنبن
ولا يزوج الولي الطفلا	من ذات عيب قد حوته قبلا
وان يزوج هكذا تخيرا	في فسخ ذاك العقد مهما كبرا

اللائحة السادسة في العقد الفضولي

عقد الفضولي اذا ما وقعا	من احدى شخصين اوها معا
لم يمض الا ان يجيزه وقد	اكمل او وليه قبل الرشد

اللوثة السابعة في عدم جواز تزويج الامه بدون رضا مولاها وغيرها

بلا رضا المالك تزويج الامه	غير صحيح مئة او دائمه
كذلك العبد اذا ما عقدا	بلا رضا مولاها قطعاً فسادا
ولو يزيد العبد حيث اذنا	على صداق المثل او ما عينا
صح وفي ذمته ما اكثرا	تتبعه به اذا تحررا
وان مهر المثل او ما عينا	في ذمة المولى الذي قد اذنا
وان يحزر بعضه ان يحجزا	عليه حيث بعضه تحررا
وانه لمن يستقل فيه	فان ابى مولاها ذا ينفيه

اللوثة الثامنة في عقد الفضولين للصغيرين

ان الفضولين حيث عقدا	على صغيرين هما ما رشدا
فيبلغ الواحد منهما الرشد	ثم يحجزه وبعد يفتقد
يعزل الآخر من مبرأته	ما فرض الله على ترائه
وبعد ان اجازه اذ كمالا	حلف ثم حاز ما قد عزلا
وان حوى الرشد وشم لم يحجز	قد بطل العقد وارثه احترز

اللوثة التاسعة في اقتراني عقدى الجد والاب وافتراقهما وغيره

اذا بزوجهما اب وجد شخصين حيث اقترنا فالعقد

من جده صح وحيث افترقا	فيه مضي العقد الذي قد سبقا
وان يزوجها الوكيلان يصح	عقد وكيل سبق ذلك متضح
وحيث يقتربان فيه	اذ لم نجد مرجحاً ننفية
كذا رضيعاها الفضوليان	ان قرناه بطل العقدان
لكن اذا ما افترقا قبولها	ايهما لها كذا نكولها
وان ارادت القبول الافضل	قبول ما اختار اخوها الاكمل

اللوثة العاشرة في عدم ولاية الام على الصغيرين

لم تك الام على من ولدت ولاية العقد فمهما عقدت صغيرها كان فضوليا وقد صرفت حكمه اذا نال الرشد

الفريدة الثامنة في المحرمات بالنسب والرضاع وغيرها من الاسباب وتوابعها

محارم المراء من الانساب	جمع كما ذكرن في الكتاب
فلنذكر (الام) له وان علت	كذلك (البنت) وازدى نزات
(وبنت الابن) نازلاً و(الاخت)	و(بنتها) فنازلاً و(البنت)
(الاخ) نازلاً وبعد (العمة)	وان علت تحوز تلك الحرمة
ومثل من عرفتهن (الحالة)	فصاعداً فالحال تلك الحالة
و(بالرضاع) يحرم ما حرم	بالنسب الواضح حسب ما علم
وانما يحرم الرضاع	حيث يصح الوطى والجماع

وحيثما يثبت منه اللحم او ترضعنه ليلة ويوم
 او رضعات صرن خمس عشر
 وانما يكون في الحولين
 ويستحب ان تكون المرضعه
 نجبية عفيفة حسناء
 ويكره استرضاء الذمية
 يمنعها عن اكلها الخنزيرا
 والكره في تسليمه لها اولد
 وفي المجوسية كرهه اشد
 وحيثما قد كملت شرائطه
 من ارضعته امه غدت ومن
 ومن لهذين غدا كلاله
 ومن لهذين اب لذلك جد
 ولا يجوز لابي الرضيع ان
 يمتنع عنهم بلا نزاع
 كندا نكاح اب ذاك المرتضع
 ينكح اخوة الرضيع نسبا
 وان اتى الرضاع عقد فسدا
 او انه يشهد منه العظم
 ما جاتها مسترضعا واما
 متصلات لم تكن منتشرة
 من واحد لا حيث من فحلين
 مسلمة طاقلة ذات دعه
 مفضية في طرفها استحياءا
 وحيث ما اضطر اتى الدنية
 حينئذ وشربها الخمورا
 لاخذها الى محلمها اشد
 كالكره في در الزنا ان وجد
 معتبرات اذ يصح ضابطه
 اصبح فحلها ابا له يكن
 صار له عما وكان خاله
 واخه من لهما كان ولد
 ينكح في اولاد صاحب اللبن
 اولاد صلب كانوا او رضاع
 في ولدها ولادة قطما منع
 في اخواته رضاعا او ابا
 ويطلب التفصيل ممن شهدا

درة في المحرمات بالمصاهرة

نكاح كل من ابوان عـلا	كذلك ابنه وان ذانزلا
في زوجة الاخر بالمصاهرة	حرم والاية فيه ظاهره
لا تنكحوا في نسوة الابه	واجتنبوا حلائل الابناء
وابدت حرمة ام عقدت	ابنتها اووطئت ماصدت
وبنت ام وطئت لاعقدت	فمازلا حرمتها تأبدت
وجمه الزوجة والاخت لها	محرم الا اذا اهلها
وضم بنت اختها لها حرم	لكنه ان اذنت له يضم
بنت اخها حرمت له وان	ترض بها تحل حينما زكن
للوطى بالشبهة اووطى الزنا	ان سبقا حكم الصحيح هاهنا
لملوسة ابنه ومنظورته	كرهتا والعكس ذى صورته
والشرط فيها كونها له امه	بصورة لغيره محرمه

هنا اثنا عشر

الزوجة الاولى في اقتراني المربة وبنتها في عقد واحد وغيره

اذا على ام وبنتها عقد	عقداً وحيداً ذلك القدفسد
لوملك الاختين ثم وطئا	احدهما حرم من لن يوطئا
لكنهما الواطى لو يخرجها	عن ملكه الاخرى يحل فرجها
وحيت ما قد فعل المحرم	فان الاولى وطئها لن يحرم

الأوالة الثانية في عدم جواز تزويج الامة بدون رضا زوجته الحرة وغيرها

لا يتزوج امرة مرة على	زوجته الحرة ان لن تقبلا
وذلك لا يجوز عند القدره	على زواجه الفتاة الحرة
كذا مع العجز وفقده العنت	وان يخف عقدتها قد حسنت
وقيل بالجواز حيث يقدر	وذلك بين الفقهاء مشتهر
وحيث قيد الجواز الواحد	تكفي والاضعفها لازائده

الأوالة الثالثة في عدم جواز العقد على الممتدة واستلزامه الحرمة المؤبدية وما يتبعها

اذا على معتدة مرة عقد	ابتدت الحرمة والعقد قيد
هذا اذا ما علم بالعدة	كذلك بالحرمة حين المدة
كذا اذا الواحد منهما جهل	احدهما وهو بها فيها دخل
وحيث لم يدخل بها ويجهل	احدهما فالعقد قط يبطل
وانما يختص بالحرمة من	احاط علماً بهما حيث ركن

الأوالة الرابعة في حلية التي زنى بها بالعقد وما يناسبها

فاقطة البعل اذا ما فعلت	زنا على الزاني بقد حلت
على كراهة له على الاصح	والوجه في واجدة البعل اوضح

من حرمة منها عليه ابدت حيث زنت وبهلمها قد وجدت
ولو زنت زوجته لم تحرم له وان صرت كذا لم تنضم

اللوأوة الخامسة في الحرمة الابدية لام الموطوء
وأخته وبنته على واطئه

الام للموطوء والاخت على واطئه والبنت لن تحللا
وعقدها عليه ان تقدما بفعله الحرام لن تحرم

اللوأوة السادسة في استلزام عقد المحرم الحرمة
الابدية على المعقودة محرما

لوعلم المحرم حيث عقدا حرمتها جرت عليه ابدا
وتتفي الحرمة حينما جهل والمقد فادوان بها دخل

اللوأوة السابعة في عدم جواز جمع ما زاد على اربع
من الحرائر وما يناسبها

ليس لحر جمع ما زاد على حرائر رابع حيث اكمل
او حرتين وكذا من الاما مثلهما على الذي تقدما
او امة على حرائر غدت جهاتهن اربعا قد عقدت
ولا يجوز لسواه جمع ما يزيد ذا عن اربع من الاما

او حرة وامتن منهن او حرة تين لم يجاوز عنهما
والحصر في الدائم انما يصح وفي سوى الدائم نفيه اصح

الاولاوة الثامنة في عدم جواز تزويج ذي النصاب
اسرته اخرى في عدة التي طلقها

ليس لذي النصاب حبث طلقا زواج اخرى دائما لا مطلقا
في عدة الاولى التي تطلعت رجعية لحرمة تحققت
ولا زواج اختها قبل لاجل دائمة او ممتعة اذ لا تحل
وان يبينها بالطلاق جازا على كراهة امها قد حازا

الاولاوة التاسعة في حرمة العقد على المطلقة
ثلاثا منه بدون محلل

الزوجة التي غدت مطلقة منه ثلاثا كلها محققة
او طليقتين ان تكن تلك امه له بلا محلل محرمه
وان تطاق حرة لأمه تسعاً فلن تحل طول المدد
وان تطلق هكذا وهي امه فبعد ست ابدت محرمه

الاولاوة العاشرة في ابدية حرمة الملاعنة على الملاعن

ان الذي لاعن زوجها غدا تحريم وطيبها له مؤبدا
ومثانها الصماء والحرسا اذا قذفها الزوج بما يوجب ذما

اللوء الحادية عشر في حرمة المشرک علی المسلم وما يتبعها

غير الكتابية قطعاً تحرم على الذي أصبح وهو مسلم
 كذا الكتابية حيث اطلقا عقداً عليها دائماً لا مطلقاً
 لو احدى الزوجين يرتد قبل الدخول بطل العقد
 وحيثما ارتد عليه ما مهر تمامه لانه منه ظهر
 لان تشطير الصداق لم يرد الا لدى الطلاق وهو قد فقد
 وايس مهر حيثما ترتد وحيث لا دخول لا تعتد
 وحيث كان الارتداد بعده علق ذا الى انقضاء العدة
 وانما المهر عليه جمعاً لا بعد دخوله بها مستكملاً
 ولو عن الفطرة يرتد تبين في الحال واعتد
 زوج الكتابية حيث اسلماً نكاحه بحاله لن يخرما
 وان حوته ودونه الفسخ وقف على انقضاء الاجل الذي وصف
 ولو غدت قبل الدخول مسلمة أفند وبفسخ عقدها محرمة

اللوء الثمانية عشر في حكم زوجية المشرکین

ان اسلم احدهما

لو احدى الزوجين حيث اشركا اسلم فالآخر حتماً تركا
 وانما المهر عليه قد وجب تمامه للسبب الذي ذهب

وان يكن اسلام ذاك بعده عاق ذاك الى انقضاء العدة
وان هما قد اسلما معاً لثم عقدهما بحاله وما انفصم
لو مشرك اسلم او كتابي ذو نسوة زدن على النصاب
وهن اسلمن ففنها اربعا يختار والزائد عنه منعاً

اللوٴ لوٴه الثالثة عشر في عدم انفساخ عقد العبد بالاباق

فسخ النكاح بالاباق ان يصح وان قضت عدتها على الاصح

اللوٴ لوٴه الرابعة عشر في اشتراط كفاية الزوجين

كفاية الزوج لدنيا تعتبر فليجنب تزويجها بمن كفر
لا يتزوج ناصب بمؤمنه لان فيه علة معنونه
لغير طارف زواج العارفة منع لا المؤمن بالخلافه

اللوٴ لوٴه الخامسة عشر في عدم اشتراط

تمكن الاتفاق في العقد

تمكن الاتفاق غير مشروط في العقد لكن في وجوبه اشترط

اللوٴ لوٴه السادسة عشر في كراهة تزويجك

الفاجر وشارب الخمر

يكره تزويجك ذا الفجور لاسيما الشارب للخمر

اللوؤ اوة السابعة عشر في حرمة التعريض

لذات البعل او العدة بالعقد عليها

يحرم تعريضك بالعقد لمن	ذات امرء او عدة ولم تبين
وجاز للباين التلميح	من غير زوج وله التصريح
حيث له بلا محلل تحلل	وان يقف عليه ذاك ان يحل
من غيره التصريح حتماً طالما	يحرم في عدها محققاً
وحرمة التعريض للمطالقة	تسماً من الزوج لها محققه

اللوؤ اوة الثامنة عشر في حرمة خطبه من خطبها

غيرك واجابته

لا يخطبها المرء حيث قد غدت	بحجية لغيره اذ قصدت
لأنها قد تورث البغضاء	في القلب والايذاء والشحناء
لكنه ان فعل المحرم	بعقدها يصح ذاك فاعلم

اللوؤ اوة التاسعة عشر في كراهة العقد على القابلة المربية

ان على القابلة المربية	عقدك مكروه لها والتربية
وحيثما قد فقدت احدهما	يزول منها الكره لا اذا هما
كذلك ابنة ابنة الزوجة اذ	فارقها فاولدتها ذاً نفذ
اما اذا ما ولدتها قبل ان	يعقدها فالكره فيها لم يبين

كذلك كره ضرة الام اذا لم تزوج بابيه نقدا

الاول اواة العشرون في بطلان نكاح الشغار

لوجمل البضع صداق الاخرى صار شغارا باطلا لامهرا

الفريدة الرابعة في نكاح المتعة وهو النكاح المنقطع

وجوازها واستحبابها

شرعية المتعة في الاسلام	قد ثبت قطعاً بلا كلام
وان الاجماع على استقرارها	قام يقيناً وعلى استمرارها
الى زماننا بلا خلاف	يوجد الا من ذوى الخلاف
وان في القرآن قول صريحاً	بان ما استمتعتم قد صححنا
واتفق المفسرون الرؤسا	في ان منه التقصد متعة النساء
وان اهل البيت في استحبابها	قد اجمعوا وانهم ادرى بها
وان دعوى نسخها مرفوضة	حيث رواياتهم منقوضة
فمن على (ع) قدر ووا بانها	في خير عنها النبي قد نهى
وعن ابي سبرة ان المصطفى	في حجة الوداع فيها اختلفا
حيث اباحها نهائياً فاغتمدى	غداً محرماً لملك ابدان
وقد ذكرنا ان مذهب الولي	ضرورة الجواز للنص الجلي
وما رووا عنه على خلافه	تبطله كثرة اختلافه
لان حلها بارض المشعر	قد نسخ التحريم يوم خيبر

وان ذا يستلزم النسخين
وليس قائل بنسخه كذا
فما روى سيرة من حيث السند
كذا الى الفاظه المختلفة
من الاحاديث التي قد وردت
فقد اتى عن الكرام الشرفا
وكابن مسعود وكابن الاكوع
ان النهي المصطفى ما نسخا
وقد روى بعض من الصحابة
مثل ابن كعب وابن عباس كذا
وبين (من قاتوهم) قد
وفي صحيح مسلم قد اسندا
جابر من بيت الهدي معتمرا
فقال في عهد الرسول استمتعوا
كذا حديث شعبة عن الحكم
ثم روى بانه قد سمعا
وقال لو لم ينه عن تلك عمر
وفي صحيح الترمذي اقبلا
عن متعة النساء نجل عمر

كذلك التحريم مرتين
فقول من قال بذا لن ينفدا
توجه الطعن اليه اذ ورد
اذ طارضا عدة مؤتلفه
عن الثقات واليه استندت
كجابر وكابن عم المصطفى
وانس وابن حصين الاوذعي
تحليلها والحل فيها رسيخا
بينهم من قد حوى القرابة
سليل مسعود بان ذا نفذا
قالوا (الى اجل مسمى) قد ورد
الى عطاء قال لما وفدا
قد ذكر المتعة فيما ذكرنا
وعهد ثاني اثنين والثاني معا
منه استبنت نسخها قال نعم
ان عليا قال ذا ان يقعا
لما زنى الا شقى اذ فجر
ان رجلا من الشام سئل
فقال قد حلت لما في الاثم

فقال ان عمراً عنها نهى
 الا ترك السنة من شرع النبي
 وذا صريح في دوام حلها
 فانه ان كان باجتهاده
 فباطل حيث به قد خالفوا
 وان يكن ذلك عن الاخبار
 من الصحابة الذين صرحوا
 بنكاح متعة على عهد النبي
 ثم الذي دل على ان عمر
 كلامه المشهور بين الامة
 من ان متعتين كانتا على
 حلها معاقبا عليهما
 فان يكن محمد [ص] ابوالنهي
 لكان اسنادها الى النبي
 من ان يروا اسناده لنفسه
 وان اخبار الامامية في
 فانها مع كثرة اختلافها
 وكيفما كان فعدها غدا
 وان في الايجاب والقبول قد
 يلزم ذكر المهر فيه والاجل

فقال نجله النبي منها
 محمد [ص] واقتنى قول ابي
 الى زمان النبي من مبطليها
 حرمتها من سبب انتقاده
 نصاً اتى به النبي المصطفى
 كيف اخفت على ذوي الاسرار
 بحلها وانهم قد فكحوا
 وعهدتاني اثنين والثاني الابي
 من عنده حرم لا من الخبر
 من الحلين واهل الحرمه
 عهد النبي وانا غدا مبطلا
 رناها من قد دنا اليهما
 في احد الاوقات عنهما نهى
 اولى واردي لهوى كل بني
 فبطلوا تحريمه من راسه
 شرعية المتعة في حد يفي
 بدت هنا بشدة اختلافها
 محلاً في شرع طه ابداء
 غدا كعقد دائم حيث ورد
 وحكمه كالعقد دائماً جعل

في كل ما مر سوى ما ذكرنا
 وليس تقدير زمان او مهر
 وان يهب مدتها فيستقر
 ولو اخلت بزمان منها
 وحيث لم يذكر لها المهر بطل
 وحيث قد بطل العقد بطل
 وان يكن حينئذ قد دخلا
 والعزل عنها جائز وان عزل
 وجائز فيها اشتراط السائع
 ليلاً يكون ذاك او نهارا
 ولم يقع بها الطلاق ان سنع
 ولا لعان دون قذف بالزنا
 ولم يكن توارث بينهما
 وانما الظهار فيها ان سنع
 وانها تعتمد من حين الاجل
 وان تكن قد استرابت سقما
 عدتها حيث له قد فقدت
 حيث تكون امة لا حرة
 وان يكن حملها منه حصل
 من وحدة الدين وعدحصرا
 شرطاً به قد قل ذاك او كثر
 عليه قبل الوطى نصف ما مهر
 فمهرها النسبي يانئ عنها
 والا قرب البطلان ان النى الاجل
 اجرتها ان لم يكن بها دخل
 عليه مهر المثل حتما جملا
 غدا ابنه له وان له نكل
 كشرط الايتان بمحد بالغ
 ومرة يكون او مرارا
 كذلك الايلا على القول الاصح
 وان اتى القذف اتى ذاهنا
 الا لشرط ملزم عينهما
 محرم لها على القول الاصح
 بحبضتين بعد ذلك لا اقل
 فخمسة واربعون يوما
 خمسة ايام وشهرين غدت
 وان تكن اربعة وعشرة
 عدتها تكون ابعد الاجل

الفريدة الخامسة في نكاح الاماء واحكامه وما يتعلق به

ليس لمملوك نكاح اصلاً
وانها بلا رضاه عقداً
والمولى ان يملك ان اذا
وحيث ان المولين اختلفا
ولم يكن فضل لمولى منهما
وان يكن فرد من الزوجين قد
نعم اذا المولى على الحر اشتراط
علته اشتراط شرط فاسد
وحيثما زوج عبده الامه
ان مولى مملوكة اتفقا
وليس لا واحد منهما يحل
ان اعتقت مملوكة جاز لها
والعبد بعد العتق ليس مثلها
وجاز جعل المالك العتاقا
مقدماً ايهما حيث يجب
ان احد الزوجين يبيع خيراً
كذلك يحكم من اليه انتقلاً
وانها عنه مبيعاً قد نقلاً

من قبل ان يكسب اذن المولى
على الاصح ان اجاز انعقداً
بذرها كذا اذا لم يأذنا
في الاذن فالعذر لمن تخلفا
فيه اذا لم يبيد شرط عنهما
اصبح حراً كان مثله الولد
رقية المولود رقاً قد سقط
كما يرق مع زناه الوالد
له استحب جبرها بالمكره
فزوجاء اجنبياً حقة
نكاحها الا اذا الثاني احل
في الفور فسخ سبب حلها
يكون اذا فسخ كما كان لها
في عقد مملوكة المصداق
كما قبولها على قول يجب
في الفسخ من باع كذا من اشترى
بى وجه وكذا من نقلاً
خص بذلك من اليه انتقلاً

ان كان شخصين غدا ذالهما	فان يكن مخصصاً به اختص كما
رضاه عبده اذا ما اهلا	ولا يطلق امة المولى بهلا
طلق حرة نفياً اذنه	وحيث لم تكس له او انه
بين رقيقه وان يطلقها	وجاز للسيد ان يفرقا
له متى ما شاء قد قدنا	بلفظه او غير لفظه فـذا
من عليه سلفت محرمة	وجاز للمالك تحليل الامه
تحليلها (احلات وطبها لكا)	كقوله اياه لما ملكها
لا عقد دائم ولا عقد اجل	وانه ملك يمين قد جعل
على الذي اليه لفظه ذهب	وان الاقتصار فيه قد وجب
عليه من وطى ومن تقبيل	او شهد الحال لدى التحليل
على ابيه قيمة لا تستقر	وبذره حر وحسبما اشهر
وان يكن طفل به ميز	ووطيها في بيته مجوز
وبين حرتين كرهاً حازا	ونوبه بينهما قد جازا
كوطيه بالعقد بنت العاهره	وانما يكره وطى الفاجر

الفريدة السادسة في المهر واحكامه

ما صح عيناً ملكه او نفعا	ما صح ان يمهر فيه البعض
لو فقد الذي حيث ملكا	زوجته على الذي ان يملكها
في شرعنا صح ومهما اسلمنا	قبل تقابض فذاك قيمها
والمهر لا تقدير فيه اصلا	حيث عن التقويم ان يقلا

وانه يكره حيث كثرا
ازواجه وانما لم تعلم
وان فيه كفت المشاهدة
وان يزوجهما على الكتاب
يلزم لهما خمس مئين درهم
وجعل تعاليم الكتاب مهرا
والعقد دائما يصح ان وقع
فان يكن حينئذ بها دخل
وان يكن من قبلها طلقها
فان غدا الزوج غنيا متعا
او عشرة من الدنانير فما
وان يكن في الحالة الوسطى ففي
وحيث ما كان مقلأ متعا
وان يكن خاتمه من ذهب
وليس في غير التي قد ذكرت
ولو تراضيا بمهر بعدهما
وان يفرض احد الزوجين في
ومثله الزوجة ان لم ترد
في الفرض لو قبل الدخول طلقا
وان يمت قبل الدخول والقضا

عن الذي به النبي امهرا
منه سوى خمسمات درهم
عن اعتبارات هناك زائده
وسنة النبي والاصحاب
وان غدت بينهما لم تعلم
جاز كتعليم امور اخرى
بغير ذكر المهر دون ما انقطع
عليه مهر المثل حتما قد جعل
بتمتع منه يؤدي حقها
راحلة او ثوبه المرتفع
زاد عليها حيث شاء الكرما
خمس مائة درهما يقيناً يكتفي
خاتم فضة وديناراً مما
كان من الفضل باعلى الرتب
من متعة وهي ايا قد حصرت
قد عقدا جاز وحتما لزمنا
تقديره صح وقوله اتقني
على صداق سن من محمد (ص)
فنصف ما يقضى به بتحقيقا
بغير متعة لهما ان يفرضا

وان يمت من قبله المفوض في البضع لاشئ هناك يفرض

هاهنا لثالثي عشر الاولى تملك الصداق باجمعه بالعقد

وتزلزله حتى يقع احدا الامور الاربعه وما يناسبها

تملك بالعقد الصداق اجمعا	ويستقر حينما قد وقعا
دخوله او ارتداد نفذا	عن فطرة او موتها او موت ذا
وقبل قبضها لها التصرف	فيه ولا دخل لذك يعرف
فان نما كان لها النعم وان	قبل الدخول طلقت فالنصف من
صداقها لها عليه جمعا	وان عفت عن ذاك كان فضلا
والمفوض من وليها الاصيل	في البضع جاز لامن الوكيل

اللوأوة الثانية في انجمال المهر ديناً لو دخل بها

قبل ان يسلمه اياها

لو قبل دفع المهر زوجها دخل	بها عليه مهرها ديناً جعل
وانما الدخول بالوطى يقر	من قبل يكون او من الدبر

اللوأوة الثالثة لو وهبته الصداق فطلقها قبل الدخول

لو وهبته مهرها فطلقا	قبل الدخول نصفه تحققت
له عليها وكذا لو خلعا	بمهرها قبل الدخول اجمعا

اللوئوه الرابعه في جواز اشتراط ما يوافق الشرع
وبطلان ما يخالفه في العقد

يجوز في عقد النكاح شرط ما يوافق الشرع الشريف الاعظم
وشرط ما يخالف الشرع ففسد وصح ذلك العقد والمهر انعقد
كشرط ان لا يتزوج مطلقا فان ذا يبطله محققا
ليكنه ان يشترط بقائها في مصرها يلزم به ابقائها

اللوئوه الخامسه في جواز جعل التعليم صداق الزوجه

ان امرء تعليم شيء اصدقا وقبل ذلك والدخول طلقا
كان لها عليه نصف الاجره لذلك التعليم مستقره
وان يكن علمها فطامنا بنصفها يرجع حيث حثقا
كذلك ان اصدق تعليم الكتب والا قرب التعليم من خلف الحجب

اللوئوه السادسه فيما لو اعتاضت عن صداقها ثم طلقت
قبل الدخول

لو انها اعتاضت عن المهر بزائد او دون ذلك القدر
فطلقت قبل الدخول رجعا بنصف ما سمي لها فاسترجعا

الأولادة السابعة فيما لو وهبت النصف المشاع من صداقتها
زوجها ثم طلقت منه

لو وهبته نصف مهرها على	اشاعة حيث بها لن يدخلها
فطلقت كان له الباقي واذا	عين ذا فنصفه عيناً اخذ
ومثل نصف ماله قد وهبت	او قيمة المثل التي تربت
كذلك ان اصدقها عيدين	فبات واحد من الاثنين
او انها باعته نصف الباقي	ونصف ما فات لذى الطلاق

الأولادة الثامنة في جواز امتناعها حتى تقبض صداقتها

يجوز الامتناع حتى تقبضا	قبل الدخول مهرها المفترضا
ولا يجوز قبل اتيان الاجل	لمهرها كذا اذا بها دخل

الأولادة التاسعة في استقرار المهر في مال الصغير ذي الغناء
ان زوجه ابوه ولاية

ابو الصغير ذي الغناء ان عقد	له استقرار المهر في مال الولد
وحينما كان ابنه ذا ترب	يثبت ذاك المهر في مال الاب
وحينما طلقها بعد الرشد	قبل الدخول ما يعاد للولد

الأولادة العاشرة في حكم اختلاف الزوجين في ذكر الصداق

لو ان في ذكر الصداق اختلفا	من كان منكراً لذلك حلفا
----------------------------	-------------------------

وانها تخالف في القدر قدم قول الزوج في ذا المهر
كذلك في الجماع حيث انكرا كذا مع الخلوة حيث اشهرها
وحيث في دفع الصداق اختلفا قدم قولها لاصل صرفا

الفريضة السابعة في العيوب والتدليس من جانب الزوجين

ان امرء حاز جنونا او خصا او عنفا في عقده او برصا
او حاز جبا او جذاما او وجا فله منه لمن بها تزوجا
ولم يكن بين الجنون مطبقا وغيره فرق على ما حققا
كذا اذا ما كان قبل عقده او ابد قبل الوطى او من بعده
نعم اذا الجنون بعده حصل بحيث اوقات صلوته عقل
فلمتصبر الزوجة فيما ابتليت ولتشكر الله على ما اوليت
وسل الاثنيين في الخصاص اشترط وان على سواء في الوطى فرط
والشرط في العنين عجز الذكر عن وطئها من قبل او دبر
ووطنى غيرها كذا ورفعها قصتها لمن هداها شرعها
اليه ثم حكمه بالنظره حولا والا لم تكن مخيرة
وشرط من جب ولاقى القشفه ان لا يتم منه قدر الحشفه
وليس فرق في الخصاص والوجا والجب والعنة اذ تزوجا
يكن قبل العقد او يلحقنه يحصلان بعد الوطى او يسبقنه
والشرط في المجنوم والابرص ان يظهر آثارها على البدن
وذلك راجع الى الطبيب الحاذق الموثق المصيب

وليس في هذين ان تجردا بعد انعقاد العقد فسخ ابدا
وان يكن ختني فحيث اشكلا تزويجه من دون فسخ بطلا
وحينما قد كان غير مشكل فهو ككثب زائد في الرجل
لن يثبت الفسخ بذاك ابدا ومن يقل بالفسخ فيه فندا

في ذكر عيوب المرأة

ان العيوب في النساء المجوزة للفسخ تسعة غدت بميزه
عيب جنون او عمى او برص او قرن او رتق مرصص
او عيب اقصاد فان بها دخل او عيب اقصاد فان بها دخل
لن يفسخ الزوج عليها عقده كذا اذا ما قد حدثن بعده
وان يكن ذا العيب قبل العقد فالفسخ جائز له من بعد
لكن في الجنون حكمها كما في حكم ذى الجنون قد تقدما
وذو خیار العيب لن ينجرا الا على الفور اذا ما ظهرا
والفسخ ليس بالطلاق ان وجد وليس موردا لما في ذا ورد
وقول من قد انكر العيب غدا مقدما ان شاهدا فقدا
وحينما قد ثبت الفسخ فلا مهر لها حيث بها لن يدخل
الا لدى الغنة والخصاء كذاك عند الحب والوجاء
فعند هذه عليه يستقر لحلوة خلا بها نصف المهر
وحينما قد حصل الدخول عليه كل مهرها بمجـول
نعم مع التبدليس يرجع الرجل به على ذيه وان بها دخل

فيغرم المهر له من دلسه	وان تكن له هي المدلسه
ان يتزوج حرة مسامه	يكن له الفسخ اذا بانث امه
والعكس مثله فحيثما ظهر	فالامر قبل الوطى بسقط المهر
كذا اذا بنت مهيبة شرط	كمكسه جرى على ذلك النقط
ليكن اذا الزوج بها قد دخلا	عليه مهرها تماماً جملاً
وانما الزوج مع التدليس في	اغرام من دلس فيها يكتفي

الفريضة الثامنة في القسم والنشوز واحكامها

لها مع الدوام رابع الاربعه	من اليالى خمسة موزعه
وانه حيث اتم اربعاً	لم يبق فاضل له اذ جملاً
وليس فرق بين فحن او مخصى	او حر او عبد كذا ذى برص
وغيرهم وهي لها ان يستقر	عذب ونشوزها وفي حال السفر
وانما وجوبها في الليل لا	في اليوم اذ ذا المعاش جملاً
وان ذا الوجوب حتماً ينعكس	في نحر من في الليل شغله الحرس
وان تكن مسلمة وهي امه	قسمتها النصف لها محتمة
ونحو هذه الكتابية اذ	تكون حرة لها النصف نفذ
وان هذه اذا كانت امه	قسمتها الربع لها مسلمة
فليسا حيث بذلها تقهر	من اليالى وهي ستة عشر
وليس قسمة لمن ان تبالغا	تبع بينين للنساء مبلغاً
ولم تكن تلك على ما حقتا	لامرئته ذات جنون اطلاقاً

هذا اذا خاف اذاها فاذا
 وبقيهم الولي بالمجنون ان
 والبكر عندما بها الزوج دخل
 وبالثلاث الثيب اختصت بلا
 وليس للزوجة حق ان تهب
 الا اذا ما رضى الزوج بذها
 من قبل ان يتم المبيت لا
 وحيث في اثناها قد عدت
 وحيثما الزوج بذها لم يعلم
 وقيل الاعتياض عنها لا يصح
 ومن يحرم اخذها منه العرض
 ولم يجز للزوج ان يزور في
 وانها ان دنت لجاز ان
 وحيثما استوعبها بمرضها
 وفي المبيت تجب المضاجعة
 وان يحجر في القسم حيث قسما

لم ينجسها وجوبها قد نفذ
 طاف به على النساء كما زكن
 تختص في سبع ليال تتصل
 فصل وفيهن الولاء جملا
 ليلاتها ضررها حيث تحسب
 وبعد ذالها الرجوع نفذا
 من بعده اذحقها تحولا
 بقية الليل لها تحولات
 فتمم المبيت ذال لم يأثم
 بالمال والصلح على ذلك اصح
 يقل عليها رده له افترض
 ليلتها الضررة ان لم تدنف
 يودها مراعى نشر السنن
 ضررها عليه يلزم القضاء
 عليه حيث القسم لا المواقعة
 ما ينهين فالقضاء لزما

القول في النشوز واحكامه

ان النشوز هاهنا ارتقاها
 عن مئة للزوج وامتناعها
 فحيث منها ظهرت امارته
 لزوجها وصرحت اشارته

ان يرى التقطيب في جبينها	او حالة خشنة ماء بعد لينها
وعظها بدون هجر عليها	تظهر اعذارا تبيح فعلها
فان ابت لها قفاه حولا	في ضجع كليهما قد شملا
وحيث لم ترجع بذلك اعتزل	عنها لعلها بذاك تعتدل
ولا يجوز ضربها الا اذا	ما امتنعت عنه اذن يجوز فا
مقتصراً فيه على ما يصلح	يحيث لا يدمى ولا يبرح
وان ابي عن الحقوق الواجبه	لها عليه قلها المطالبه
كذا على الحاكم ان يلزمه	بها وان دعا ان يؤلمه
وان غدت بيضاء مسامحه	له استمالة لكانت راجحه
حينئذ حل له قبوله	حيث غدت بذاك استمالة

القول في الشقاق واحكامه

وان يكن بينهما الشقاق قر	بحيث يخشى الين او ذايستمر
فليبعث الحاكم من اهلها	شخصين كاملين في عدلها
اي حكماً من اهلها وحكماً	من اهلها كي يعلما حالها
وجاز من غيرهما ان عدما	اهلها فالتصد يأتى منهما
والبعث اذا ليس بتوكيل هنا	بل هو تحكيم كما تينها
فانها قد رايا الصلاح في	جمعهما اختيار بلا توقف
وان على التفريق ثم حكماً	فلا يصح دون اذن منهما

فحيث منه في الفراق وكذا في البذل منها الاذن لاح نفذا
وكلمنا قد شرطناه لزما ان كان سائغاً كما قد علمنا

هنا أوأوتان الاولى في الاولاد

ياحق بالزوج الذي يتند وشروطه ان لا يقل ما مضى
ولم يجاوز انتهى ما عيننا هذا اذا مارح لروح الجسد
اما الذي تسقطه المرأة في من انهر واشهر من ازمه
ولوزنت بفاجر بها فجر ولا يجوز نفيه ذا حينئذ
وفي دخوله اذا ما اختلفا وان عليه وعالها اتفقا
وبذر من قد ملكت او تمت ولونفاه ظاهراً عنه انتفى
وان بذاك ارتكب الحرما فان يمد ببذره معترفا
ولا يجوز نفي ذاك مطلقاً وولد الشبهة بالواطى التحق
نكاحه على الدوام الولد من وطئها عن نصف عام انقضى
لحملها وذلك حول عندنا وتم للفاية خالق الولد
الحاقه معتاد مثله اقضى تقل كاهن عن نصف سنة
لزوجها البذر وللزاني الحجر ولونفسي بلا لعان مانفذ
اوفي ولادة الوليد حافا تخاف في المدة حيث افترقا
كبذرها حيث الشروط اجتمعت بلا لعان فيهما حيث نفي
اذ خالف الشارع فيما حكمها صح وعاد من نفاه اذ نفي
لعزله عن امه محققاً مع اشتراط ما بيانه سبق

وعدم الحضور من زوج دخل
 وواجب على النساء استيلادها
 ومثلها الزوج فان تعذروا
 ويستحب غسل من تولدا
 وانما الاذان والاقامة
 بتربة الحسين تحنيك الولد
 كذلك في ماء الفرات فاذا
 وحيث غير ما لم يحصل
 وان يسمى الذي قد ولدا
 واصدق الاسماء ما قد اشتمل
 وافضل الاسماء ما قد اغتدى
 كذا علياً وكذا الانبياء
 وان يكنى الذي تولدا
 وانما جاز من الالقاب ما
 والجمع بين الاسم والكنية قد
 فمن يكن محمداً قد سميا
 كذا ابي عيسى كذا ابي الحكم
 وانما يكره حيث علم
 حكيماً او خالداً او ضراراً او
 بها وان كان اللحوق اذ حصل
 كفاية كذلك استبدادها
 فللمحارم الجواز يحصر
 في ساعة بها الجنين ولدا
 في اذنيه استلزاما اعتصامه
 قد استحجب اذ به النص ورد
 عسر ذا فناء عذب غير ذا
 خلطه بالتمر او بالعسل
 الى مضي سبعة محمدا
 على العبودية لله الاجل
 محمداً منار طالبي الهدى
 عليهم السلام بعد الاوصيا
 مخافة النهر لكيلا يسندا
 اشعر بالمدح ولاح علم
 يكره في بعض موارد يرد
 ذا بابي القاسم ان يكنيا
 كذا ابي المالك من نهى علم
 بان يسمى الوليد حكماً
 حارثاً او مالكا اذ غمهم نهوا

القول في احكام الاولاد وهي امور منها هذه

في السابع الحتان والحلق يسن كذا حقيقة بها الطفل اذ تن
 وثقب اذنه من الاسفل اذ تكون يعني العكس في اليسرى نفذ
 وللصبي يكره القنازع حيث نهي عنها النبي الشارع
 وواجب على الصبي ان بلغا عمراً يكون للرجال مبلغاً
 وهو من السنين خمس عشرة ختانه لعلة مشتهره
 ويستحب للنساء الحفص وان بلغن اذ ذ سنة من السنين
 وحيثما يقع شاة مجزیه جامعة فيها شروط الاضحية
 ويستحب كونها مساوية له وان خالفها فكافيه
 كذا الدماء عند ذبحها بما حوته اخبار خيار العلماء
 كذا سؤال الله ان يجعلها فديته فضلاً وان يقبلها
 اذكي قبول لحمها بلحمه وجلدها بجلده وعظماها بعظمه
 وليس تكفي بازائها الصدقة بما غدت قيمتها محققه
 والرابع منها هو حق القابله او ثلثها حصه افضل كالماله
 وحيث لم تكن تصدقت به والد المولود دون ابيه
 وحيث لم يقع عنه فرهق بلوغه له استحب ان يقع
 عن نفسه كذا اذا ماشك في وقوعها استحبها له اقتنى
 وان يميت قبل الزوال الولد من يومه السابع ذا لا يرد
 وبعده ان مات ذلك الولد لم يسقط استحبها لما ورد

للاوالدين والعيال مطلقا يكره منها الاكل حيث حقه
 كذلك كسر عظامها بل تفسخ عضواً فعضواً ثم كلا تطبخ
 ويستحب دعوة الاخوان في اطعامهما وعشرة بها اكتفى
 وطبخها طبخاً بملح وبما وان اضاف فلها الفضل انتهى

ومنها الرضاع

وما على ام الصبي وجبا من الرضاع هو ارضاع اللبا
 حيثئذ ذاك عليها لم يجب تبرعاً منها بل انه وجب
 باجرة على ابي الصبي ان لم يكن الصبي ذا مال زكن
 نعم لها استحب ان ترضعه الى زمان حق ان تنممه
 والاجر ما قلناه لكن حيثما قد اعسرا فهو عليها انحمها
 وحيثما استاجرها لبرها يلزمها ارضاعه من درها
 وحيث لم يخصها بذكرها بنفسها جاز كذا بغيرها
 وانها اولى اذا لم تمتنع عن اجرة بها سواها تقتنع
 وان تزد عن غيرها في الطلب جاز انزع الطفل منها اللاب
 وبعد تسليم الرضيع لاتي تبرعت بالاجر او اقلت
 وجاز للمالك اجبار الامه له على ارضاع من قد سلمه

ومنها الحضانه

والام في حضانه الطفل احق في مدة الرضاع كيفما اتفق
 هذا اذا ما هي كانت مسلمه كالة العقل ولم تكن امه

او انها كزوجها في الرق	او مثله في كفره بالحق
وحيثما تفصل حضن الاثني	كان لامها كحضن الحثني
سبع سنين واذا كان ذكر	فالاب اولى وبذا القول اشهر
وانها اولى من الوصي ان	مات اب الطفل بذاك المحتضن
وحيث ماما فالذي احق به	من كان جده وكان لابه
وحيثما قد مات ذا فالاقرب	من اقرباء الطفل ثم الاقرب
وان تزوجت بنفسه ا به	وكان موجوداً غدا اولى به
وحيثما طلقها غير الاب	ماتت لها فوراً حضنة الصبي
وانما تسقط عنه اذ رشده	مستقبلاً حيلته نيل الاشد

الاثاثة الثالثة في النفقات واسبابها

النفقات قد غدت اسبابها	ثلاثة منشورة ابوابها
فهاؤم اقرا وابها الزوجية	والملك والقراية البعضية
وانها في العقد دائماً تجب	بشرط ان تمكنه كما يجب
في كل وقت ساع الاستمتاع في	خلاله كذلك اي موقف
ولم تجب عليه تلك النفقة	لزوجة صغيرة محقة
ولا لزوجة تكون حازه	عصيان امره فتغدو ناشره
ولا لمن تسكت بعد العقد ما	لم تمرض التمكن فيما علما
وواجب عليه ان يقوم في	جمع ما يحتاجه وتكتفي
به من الكسوة ما يلزمها	كذا من الطعام ما يطعمها

كذا الشراب وكذلك الادم
 والة التدهين والتنظيف من
 تابعة عادة امثال لها
 بل انما المرجع في الاطعام ما
 وان تكرر في بيتها ذات خدم
 وان تمرضت كذلك قد وجب
 والجنس في جميع مامر اعتبر
 وجاز ان تمنع غير بملها
 وواجب في القركون الكسوة
 وان تكن في موضع فيه الفرا
 وجوب بذاتها وفي الجنس اعتبر
 كذا تعدد اللحاف في الشتاء
 وانما البسة التجميل
 بمقتضى العادة في امثالها
 وانها من بد ما بها دخل
 بمقتضى العادة فالمطالبة
 في الاكل اذ بذلك نالت الفرض

كذلك الاسكان هكذا الخدم
 دهن ومشط ثم صابون القدرن
 من موطن لها بحوز اهلها
 يسد من خلفها مالزما
 فذا على الزوج لها قد انجتم
 عليه نصب خادم يقضى الارب
 معتاد امثال لها حيث تقرر
 من اشتراك المكث في محلها
 بالقطن او بشبهه محشوه
 تناد لانس على الزوج جرى
 معتاد مثلها بذلك المستقر
 حيث له احتاجت عليه ثبنا
 زيدت لمن بها ذوى تأهل
 من بلدة بها وطبق حالها
 لو اغتدت تاكل معه ما اكل
 ليست لها بمدة المصاحبه
 وغير ذا ليس عليه مفترض

القول في نفقة القرابة البعضية

قد وجبت على الابن النفقة فصاعداً ما ارتقيا بحقيقته

كذا على الاولاد حيث اسروا
 وهي على باقى الاقارب اغتدت
 وهي على فقيرهم لم يجب
 وان غدا ذا فاسقاً او كافراً
 والشرط فى الوجوب فضل بلغته
 وانما الواجب منها ما كفى
 من الطعام والكساء السكن
 وان من عليه الاتفاق يجب
 والزوج للزوجة يقضى النفقة
 ولا عليه الاقارب القضا
 نعم اذا باذنه استدان ذا
 والاب فى اتفائه على الولد
 او كان معسراً على الجداستقر
 وحيثما قد عديموا او اعسروا
 ثم على والدهما والوالد
 وانما الاقرب منه الاقرب
 فـ ازالا وجوبها مقرر
 مندوبة وفى الوريث اكدت
 الامع المعجز عن التكسب
 حث يسان دمه بلا مراء
 عن قوته التام وقوت زوجته
 قريبه الفقير منها مصرفا
 بمقتضى مكانه والزم من
 اعفاه ان يعيله استحب
 فى عوض استمتاعه محققه
 وان على تقديرها القاضى قضى
 او امر المنفق ذا قد نفذا
 مقدم وحيثما عنه فقد
 فصاعداً وهكذا هلم جر
 فهو على الام له يقرر
 على السوا فصاعداً وصاعده
 مقدم وهو عليه يجب

القول فى ترتيب المنفق عليهم

الابوان وكذا الولد معاً
 وانهم اقدم من ابائهم
 فى رتبة الاتفاق حيث اجتمعوا
 كما تقدموا على ابائهم

وكل رتبة دنت في السابقة اولى من التي تأت بالنفقة
 هذا مع القصور اما في السعة وسع الله فيه وسعه
 وان يكن للاجاز ابن واب مقتدرين بالسوا ذا يجب
 ويجبر الحاكم من عنه امتنع وان يكن مال به اختص يبيع

القول في نفقة الملاك

قد وجبت على الرقيق النفقة
 كذا على البهيمة التي غدت
 وحيث للرقيق كسب جاز ان
 كفاهم لكل ما احتاجوا له
 ومرجع الجنس لهم في ذلكا
 وهو على الاتفاق اذ في بيعه
 وليس فرق في الرقيق بين من
 وغيرهم ومثلهم ام اولاد
 كذا على بهيمة قد ملكت
 وان ابى من ان يكون متفقا
 او ان يبيع تلك او يذبحها
 وحيث انها اغتدت ذات ولد
 يكفيه ذاك وان غيره اكتفى
 بمن عليهم اية منطبعة
 مملوكة وهي اليه اسندت
 يحيلهم اليه مولا لهم فان
 كفى وان لم يكفهم اكد
 معتاد عبد من يضاها المالك
 يجبر حيث اصبحا في وسعه
 دبر او كوت او اصبح فن
 حيث مناط الحكم فيهم اتحد
 وار هي اجتزت برعى تركت
 اجبره الحاكم حتى ينفقا
 حيث اقتضى العادة فيها ذبحها
 ارضع من حليب امه لحد
 حينئذ وجوبه عنه انتهى

كتاب الفراق وهو مشتمل على فصوص القص الاول

في حده

ان الفراق ما غدا مفرقا زوجية الزوجين انقطاعاً مطلقاً
عن عوض يكون او غير عوض او غيره حيث به الحل انقراض

القص الثاني في الطلاق الذي هو واحد اقسامه

وذكر حده وذكر ما يناسبه

ازالة النكاح من دون ازا	بلفظ طالق طلاق جوازا
وانما اركانه قد اغتدت	اربعة لا غير حيث عادت
الصيغة المطلق المطلقه	كذلك الاشهاد عند التفرقة
فاللفظ (انت) اذ غدا يفارق	(او زوجتي او ان هنذا طالق)
وغير كاف فيه لفظ غير ذا	فان يقل سواء ذا لن يتفدا
كان يقول هذه طلاق	او يتشا السراح والفراق
او هي لي من المطلقات	او اني طلقها بالذات
او ان هذه غدت مطلقه	او انها خلية محقة
او غيرها من الكنايات التي	بها عناه اذ بها لم يثبت
وشروط القدرة في العبارة	لذا طلاق الاخرس الاشارة
وتلك القاء قناع عرسه	على ام رأسها بطيب نفسه
ولم يقع ذلك بكتب من حضر	او غاب في اشهر قول معتبر

وذلك بالتخير فيه لا يصح ولا معلقاً على شرط ولا وان يكن تفسيره بزيادة واعتبر البلوغ في المطلق عن الصبي وعن السكران لا فان يكن متصلاً ومطابقاً والاختيار هكذا فيه اعتبر والقصد هكذا فلا عبرة في ولا بقول نائم ومن غلط وجاز ان يوكل الزوجة في واعتبرت زوجية المطلقة على نكاح صح منه لم يصح واعتبر الطهر من الحيض كذا ما حضر الزوج وذلك داخل وانما تعيينها قد لزمنا افضلاً ونية لدنيا اشكالا

حيث له اختارت على القول الاصح وصف وان على الوقوع اشتعلا من واحد لم يك غير واحد والعقل ولولى لم يطلق عن ذى جنون بالبلوغ اتصالا وليه مع الصلاح طلقا فلم يقع طلاق مكره جبر عبارة السامى الذى لم يعرف ادنى الجميع قصد ذلك اشترط طلاق من يسرحها وذا اقضى كذا الدوام فاذا ما علقه (كانت طالق اذا النكاح صح) من النفس في طلاقها اذا وتلك مدخول بها وحائل فيه على الاقوى فحيث ابهما تصحيحه بما رآه الفضلا

الفصل الثالث في الاقسام المحرمة والمكروهة

والواجبة والسنة من الفراق

طلاق ذات حيض وانفس - حرم من دون مزيل الياس

وإذا ما غاب أولن يدخل
 كذا طلاقها بظاهر هو قد
 والثان والثالث من ذلك إذا
 وإنما المكروه منه ما بدا
 ومنه واجب وإذا ما خيرا
 وإنما السنة منه ما غدا
 واليأس من جمعهما والتصفية
 وإنما السني بالمعنى الأعم
 وأنه باين أو رجعي أو
 فالباين التي بها لم تدخل
 أصغر أو من غدت مختلفه
 حيث هما في البذل لن تراجعا
 كذا التي قد أصبحت مطلقه
 وإنما الرجعي منه ما غدا
 وإنما الطلاق للأبد ما
 من الشروط ثم بعد راجعا
 ثم غدا مطلقاً لها لدى
 وهذه أي ذات هذي الوقعه
 وما عداه تحريم الطلاقه
 وبعد طلاقين ان تكن له
 بها أو ان حملها فبها جلا
 جاءها فيه محرماً ورد
 لم يسبقا برجمه فهكذا
 مع التيمم الخلق حيث اتحدوا
 من بعد الأيلا أو ظهورا ظهورا
 مع الشقاق إذ بدا بمدد
 والخوف من ان يقع في المصيبة
 هو الفراق الجائر الذي علم
 طلاق عدة كما البكل حكموا
 وثانها اليأس أو ذات ولي
 أو أصبحت ذات مبرات معه
 وصار ذا الرجعي مهمار جمعا
 ثلاثة قد أصبحت محققه
 فيه الرجوع حقه الممهدا
 طلقها على الذي قد علم
 تلك لدى عدتها فحاشا
 طهر به لم يدن منها أبدا
 تأبدت حرمتها في اتاسمه
 إذ طلقت ثلاثة محققه
 فقد على الزوج أنها محرمة

بلا محال فحيثما خلاصت
 وافضل الفراق ما يطلق
 عنها مدى العدة حتى تخرجها
 وانه السنن بالمعنى الاخص
 وقد حكى بعض من الاصحاب
 لم يك محتاجاً الى محال
 وجاز للحمال ان يطلقها
 وذا على الاقوى وذا للامه
 وحيث لم يبطاً فسنياً وقع
 والطلاق لذوى تكرارها
 وان يطلق بطلاق زائد
 فالاقرب الوقوع ان تخللا
 وانه بالشك فيه لم يقع
 وللمريض في طلاقه حمل
 توارثا في العدة الرجعية
 وان تبين عنه ترثه دونه
 واثمها الرجعي ما لم ينقض
 حيث بغير الزوج لم تزوجا
 وانما الرجعة بالقول تصح
 والفعل مثل القول كالتقيل
 عنه لمن طلقها قد خالت
 على الشروط بعد ذاك يفرق
 عنها فان شاء بها تزوجا
 حيث نقضنا بهذا الفرض خص
 بان ذاك الفراق في ذاك الباب
 بعد الثلاث واحتياجه جلي
 ولو مرارا مر ذاك مطلقا
 ان عاد واطنأ لها في المدة
 على الاعم والاحص لن يقع
 تفريقها اولى على اطهارها
 عن واحد اثناء طهر واحد
 بينهما الرجوع حيث حصل
 والاحسن اتباع منهج الورع
 كراهة لانهم فهو ان فعل
 اذ لم تبين علاقة الزوجية
 لسنة والزوج بمنهونه
 حول من الطلاق من ذي المرض
 اوفى شفاة ينال الفرجا
 مثل (رجعت وارتجعت) اذ صرح
 والامس بالشهوة والدخول

وان يكن منه الطلاق قد وقع	وبعد ذلك انكره فقد رجع
وان يراجع زوجه الذمية	جاز له في العدة الرجعية
وكان انكارها الدخولا	بعد الطلاق ان حلفا مقبولا
ورجعة الاخرس بالاشارة	واخذ القساع لا العبارة
والقول مقبول من المطلقه	على انقضاء عدتها المحقة
مع انقضاء مدة فيها احتمل	خلاصها وتلك لم تكن اقل
من ستة وعشرين يوما	ولحظتين دفتين يوما
واللحظة الاخيرة التي بدت	دلت على الخروج لاجزء اغدت
وظاهر الاخبار ان لا يقبل	منها سوى المعتاد اذ يحتمل
الا لدى شهادة من اربعة	من نسوة على امرها مطلعة

الفصل الرابع في العدة

لاعدة على التي لا تدخل	بها ولا وفاة تلك تجعل
اربعة من اشهر وعشرة	من انهر حرة او محررة
وانصفتها لامرئة كانت امه	تكون متعة له ام دائمة
موطوءة ام غيرها كبره	يائسة تكون ام صغيره
وعند باقي موجبات الفرقه	حيث قضى الدخول منها حقه
وحيضها استقام تغدو العدة	اطهارها الثلاثة المبيدده
والمرجع التميزان لم يستقم	ذا ثم عادة التي لها رحم
ومن بسن من تحيض وهي لا	تحيض فالذي عليها جعل

عدها ثلاثة من اشهر	وتكمل المدة في المنكسر
والامة اغتدت عليها المدة	طهرين او نصفاً لتلك المدة
وحيثما الحرة قد رأت دماً	فإذا لدى مدتها او توأماً
انتظرت اقراها ان انقضت	من قبل اقصى الحمل فهي قد مضت
وحيث لا تربصت حولاً فان	نذی وضعت او تمت عنه تبين
وحيث لا اعتدت بربعه اذا	ذاك انقضى ما لم تتم قبل ذا
وعدة الحامل وضع حملها	ما لم تكن لاجل موت بعلها
وان تكن لها قابله الاجل	من وضعها ومن زمان لا يقل
من اشهر اربعة معتبره	تبعها الايام وهي عشرة

القول في الحداد

ان الحداد للنساء قد فرضا	في عدة الزوج اذا الزوج قضى
وذاك ترك مقتضى التزين	من لبس او من طيب او تدهين
وترك الاكتحال بالسواد ما	لم يورث الضرر لها ان عدما
اكذلك المرضاب بالسواد	للحاجبين مقتضى المتعاد
وكل ما يعمد زينة حرم	من لبس اولون لدى عرف الحزم
وان ذاك اختص بالحرائر	كما اتى عن الامام الباقر
في الخبر الصحيح والقول اشهر	بأن ذا ايضاً على الاماء قر
وزوجة المفقود حيث ما جهل	تربصت اذ منفق لها حصل
وحيث لم يحصل لها ان صبرت	لا شك في حسن الذي قد اظهرت

وان غدت رافعة لامرهما عليه ان يطلبه في اربع
بعد انقضائها ورجعة الرسل وبعد
ذا عدتها المشتهره وبهدها تبسح الازواج
وان لدى العدة جاء بعلمها وحيث
لا يجي في العدة لا وليس فرق ان تكن تزوجت
وواجب على الامام الفقهاء في مدة الصبر اذا
ترفعت من مال زوجها وحيث لم يكن
والامة التي غدت محرره تكمل
كالحره تلك العدة وانما العدة في الذميه
وذا على المشهور في الطلاق وتبسح
الحره ام لولد وحيث قد اعتق المولى
الامه وان الاستبراء على تلك يجب
بحيضه حيث تفيد العلمها اذ لا يحض
وهي في سن التي للحاكم الشرعي في مقرها
من حجج وحيث لم يطالع طلق
ذا الحاكم زوجة الرجل هي التي
لموته مقرره تختار اي طالب
الزواج يكن بها املاك وهو فحلها
حق له فيها وعنفا انفصلا اولافعه
بالطلاق اخرجت طول زمان لم
تكن مطلقه ومدة البحث اذا ما
رفعت من بيت مال المسلمين فليكن
قبل انقضاء عدتها المقرره اذ
لا تكون باناً متسده كمدة الحره
بالسوييه وغيره من موجب الفراق
لموت زوج او وقات سيد عدتها
ثلاثة محتمه ان نقلت بالملك او غير
سبب او خمسة واربعين يوما
تحيض ثم بعد تلك حلت

الفصل الخامس وجوب النفقة على الزوجة المفارقة في عدتها

ان على الزوج وجوب النفقة
وهي لدى عدتها الرجعية
ولم يجز فيها بالاتفاق
ثم كما بقاها فيه ان تحتم
الا لحسد اقتضته البينة
او غيرها او اغتدت لبعلاها
وهي مع الاول ردت عاجلا
بل تسكن غيره الى انقضا
وانها اثناء عدة الامه
وذا اذا في لبائها المولى لها
وحيث لا يرسلها عنه وجب
ولم يكن لبثا مطلقه
وان تكن حاملة فهي لها
وان غدا مسكنها مضمنا
او ان عهد حقه فيه انقضى
وان يمت فحاز ذاك الورثا
حيث تكون حاملا وقلبا
وحيث لا تجوز تلك القسمة
حق على زوجته المطلقة
ثابتة لملقة الزوجية
خروجها من منزل الطلاق
اخراجها منه عليه قد حرم
حيث اتت فاحشة مبيته
مؤذية بقولها او فعلها
وحيث لم تنب مع الثاني فلا
عدتها حيث يكون مرتضى
رجعية تغدو لها محتمه
كذلك في نهارها ارسلها
ما كان قبل ذا عليه قد وجب
حائلة وجوب تلك النفقة
الى زمان فيه تاتي حملها
او من اطار به قد رجعا
اسكنها بيتا يكون مرتضى
لم تجز القسمة فيما ورثا
حيث لا يكون سكنى
وكل وارث يحوز سهمه

وزوجة الحاضر من حين السبب منه عليه الاعتداد قد وجب
 وزوجة الغائب في الوفاة من حين بلوغها لها ذاك زكن
 وفي الطلاق ذا غدا من حينه لا من زمان جاء في تبينه

الفصل السادس في حد الخلع واحكامه

الخلع بت للنكاح لو جمل ازاء ما تبذله من البذل
 صيغته (خامتك) او (فلانة على كذا) فهي بذل مبانه
 (او هي . انت . هذه . مختلفة) وبالطلاق اشترطوا ان يتبعه
 على سبيل الفور وهو الاقوى وانه للفضل قطعاً احوى
 وكلما صح ازاء البضع يصح ذاك فدية في الخلع
 وحيث ليس في الفدا تحديد يأخذ منها كل ما يريد
 وصح بذلها من الوكيل كما يصح ذا من الاصل
 كذلك ممن يضمن الفدية في ذهتها باذنها وذا اقتفى
 والاقرب المنع اذا تبرعا من غيرها به وذا لن يقم
 وحيث ان الموضع الذي عرف من قبل قبضه لذلك قد تلف
 تضمنه قيمة او مثلاً كما لو بان حق غيرها ذا حتماً
 ولم يقع ذا باطلاً للاصل ولا نجيهار بضمان المثل
 وصح بذل امة قد اذا سيدها لها فحيث عينا
 كمية الفدا لها تعينت وحيث لا فمهر مثل عينت
 وحيث لم يأذن يصح خلعها وبعد عتقها به يتبعها

ومن غدت مشروطة مكاتبه
ومن يكن مطلقة فالملوك
ولن يصح خلعها الا اذا
فان يطلقها بلا كره جعل
وحيثما اكرهها في البذل لا
حينئذ طلاقها قد اغتدى
نعم اذا زنت جواز عضائها
وحيثما قد تم خلعها فلا
في عدة الزوجة لكن لها
فحيثما قد رجعت الى الفدا
وانه ان شأها فليرجع
ولو تنازعا على القدر كذا
كذا لدى ارادة الجنس الذي
كذا اذا قال (خلعتك على
وتلك قالت (بل على الذمة من

للحكم للقرن غدت مصاحبه
لم يعترض شيئا عليها اصلا
عقيب كرهها بدا لا قبل ذا
ذلك رجعيًا وبذلها بطل
يملكه بل الحرام قد لا
من ذاك رجعيًا لبطلان الفدا
مسلم لتفتدي من بعلمها
رجعة للزوج ابذل قبل لا
رجوعها فيها لتطلى بذلها
يصير رجعيًا وحكمه بدا
اذ مانع كاختها لم يمنع
في الجنس فاليمين منها نفذا
لم يذ كراه حلفها فيه احتدى
الف على ذمتك (قد جعلنا
زيد) يمينها على الاقوى حسن

الفصل السابع في المباراة

ان المباراة اذا ما فصلت
لكن كره الجانبين لزما
فلا يجوز اخذ ما اراد على
كالخلع في كل الشروط جعلت
فيها وفي ذا الخلع ذا لن يلزما
صداقها الذي لها قد جعلنا

وبالطلاق لازم اتباعها وان تقل لم ينفه احتلاؤها
وفيهما حتماً بالاتفاق قد لزمت شرائط الطلاق

الفصل الثامن في الظهار واحكامه

ان الظهار هو تشبيه الرجل
بظهر محرم من المحارم
وهو محرم وان ترتبت
وافظه (انت كظهر امي)
او غيرها من المحارم الاخر
وغير لفظ الظاهر لم يعتبر
كذلك لا اعتبار في التشبيه
او ظهر من منه غدت مظاهره
او ظهر اجنبية مطلقه
وهو اذا كان منجزاً وقع
وقيل اذا على الشرط جمل
والاقرب الصحة ان وقته
وهاهنا قد شرطوا الحضورا
كذا خلوها من الحيض كما
كذا وقوعه بظهر لم يقع
كذلك كون ذي الظهار كاملاً
من بضعها باى وجه استحل
في نسب او برضاع حارم
عليه احكام له قد رتب
او هذه اوجى باصل الاسم
من نسب او غيره كما اشهر
فيه كنحر او كراس الاظفر
بظهر جد او قفا ابيه
او ظهر من حرمة المصاهرة
دائمة الحرمة او معلقه
وان على الوصف تعلق امتنع
صح وذا القول قوياً قد قبل
في اجل لها ابان وقته
من حادلين يسمعان الزورا
خلوها من النفاس لزما
منه جماع فيه لوبها اجتمع
وقاصداً في فعله لا خافلا

وذلك ممن لن يكن بمسلم لم
 والاقرب الصيحة حينما ورد
 كذا بملك غيره من الاما
 واشترط البعض الدخول للخبر
 والاقرب الصيحة بالرقاء
 وبالريضة التي لا يدخل
 وان يرد بها الدخول كفرا
 كفارة اخرى له تقررت
 فالست منها وجبت للخامس
 وهكذا ما دونها وفوقها
 وان يطلقها ففات العدة
 كذا اذا ظاهر ذا من الامة
 وواجب تقديمه الكفاره
 وان يماطل رافعت ذاك الى
 ربما من الحول فحيث كفرا
 فهو والا فمليه ضيقا
 وحيثما اجبره قد لزم
 بل انه يختار اياها
 وان كفارته مرتبه
 وعند عجزه فصومه لزم
 صح ع- الى اصح قول فاء- لم
 في ملكه وان تمكن ام ولد
 يصح ذا الظهار منه فاعلاما
 فيه ولو جاء بها من الدبر
 كصيحة الظهار بالقرناء
 بها اذ اشترط ذاك مشكل
 فان قضى من قبل منها الوطرا
 وكلما ~~كرره~~ تكررت
 والسبع منها قررت للسادس
 فليعط في التكرار منها حقها
 من دون تكفير تحمل العدة
 ثم اشتراها لم تكن محتمه
 على مسيسها اذا ما اختاره
 حاكمها فنظرن الرجلان
 وفاء او طلق حيث خبرا
 حتى يكفرن او يطلقا
 فلا يعين فردا منهما
 طلقها ان شاء او لا فاء
 فاولا عليه عتق رقبه
 شهرين مع تشايع كما علم

وان عن الصوم كذا قد عجزا اطمام ستين فقيراً جوزا

الفصل التاسع في حد الايلاء واحكامه

وحد الايلاء هو الغاء الرجل
زيادة عن ثلث عام اذ غدا
وهو بلا اسم الله بلفظ أسقط
فان يكن عن عجز لم يعرب
ولم يفد فيه سوى التصريح
(كادخل الفرج هذا الفرج)
وان بلفظ وطى او جماع
وان نواه ثم كفى (لا جمع
في اشهر القوالين والشيخ حكم
ولم يتعلق ذا على شرط ولا
ولم يقع بجملة يميننا
كذا اذا اقسم بالطلاق
واشترطوا القصد الى المدلول
وصحح الايلاء من العبد كما
وحيث ذا تم لها المرافعة
عن وطئها انظر ثلث العام
فان يلزم بعد تلك السيئة

بالخلف وطى زوجة بها دخل
انصرها او مطلقا او ابدا
وعندنا بالعربي يشترط
يجوز ذا بغير لفظ عربي
ان شاء بلفظه الصريح
او لفظه المختص في ذا النهج
اراده صريح بلا امتناع
مخدة رأسي ورأسك) امتنع
ان وقوعه بذا القول انتم
وصف على اشهر قول نقلا
وان نوى وقوعه يقينا
او غيره كالحلف بالعتاق
كالاختيار مثل رشد المولى
صح من الذمي ذاك فاعلمنا
فان بدت من زوجها الممانعة
من قبل القاضي او الامام
اجبر في طلاقها او الفقه

وحيثما اجباره تعينا
 بل انه في واحد مردود
 وحيث آلى مثلاً طول السنه
 وهو مدافع عن التخير
 وان تنازعا على انقضائها
 وان هاني وقت الايلا مختلفا
 وجاز من خصي او محبوب
 من وطها ولو بقدر الحشفه
 وفئة الصحيح حيث قد قضى
 تأخيرها اظهار عزمه على
 وان يطأها بعد ذا الايلاء
 من قبل او في مدة التربص
 ومدة الايلاء بعد الواقعة
 وانما يزول حكمه اذا
 وان تباع للزوج ثم تعق
 ولم تجب كفارة مكرره
 اسس او اكس او به قصد
 وفي الظهار الاقرب التكرار
 ولم تجب تلك اذا الواطئ سها

في واحد من ذين ان يعينا
 يجبر لا في واحد مقيد
 ثم انقضت مدتها المعينه
 قد بطل الايلا بلا تكفير
 قدم قول مدعى بقائها
 من ادعى تأخير ذاك حلفا
 ان حاز ما يكفيه في المطلوب
 حيث به قدرمة منكشفه
 زمانه ومانع له اقتضى
 ذاك والاعتذار عن عجز جلا
 كفر حلفه على السواء
 او بعدها اذ ذاك لم يخصص
 تضرب من مبتدأ المرافعه
 منه طلاق بان قد نفذ
 فحكمها كحكم من تطلق
 عليه ليمين حيث كره
 تأكيده اذ وقت الايلاء اتحد
 اذ لم يكن تأكيذا الا كشار
 او شبهة واقعا او سفها

وحكم الايالا عند شيخنا بطل
 وحيثما الذي والذمية
 خير بين الحكم ما بينهما
 وبين حكمه على رجمهما
 وحيث آلى فأتى بالرد
 وذا على الاقوى لانه اقتدر
 ثم هنا مسألة التكفير
 اعتاقه او يطعم عشرة
 او يكسونه و متهما عجزا
 لكن اصاله البقاء تحتل
 الى الامام رافعا القضية
 حكمه على الذي قد اسلمها
 للحاكم الملى من شرعهما
 عند زمانها له فى المدة
 على ازالة الذى منه صدر
 احدى ثلاث حسب التخيير
 من فقرا الشريعة المظهره
 عنهم فصوله ثلاثا جوزا

الفصل العاشر فى حد اللعان واحكامه وتوابعه

ان الانسان شرعاً المباح له
 لنفى بذركان او لدرء حد
 وانه ذاسبين قد جعل
 زوجته العفيفة المدخولا
 من قبل او دبر مع دعوى
 وقيل مع فقد حضور البيه
 فلورماها وهى فملمها الزنا
 كذا اذا ما حضرتهما الشهدا
 ولم يجز الا اذا تمثله
 بين مصاحبين بالمؤاملة
 بلفظه حضور حاكم شهد
 قالسبب الاول نسبة الرجل
 بها الى زنا غدا مفعولا
 رؤيته بالعين ذاك البلى
 وحجة القول بذات ميينه
 فالاله حد ولن يلاعنا
 حال الزنا عنه هما قد فقدا
 كالميل داخلاً بحجوف المكحلة

لا بالشياع وازدياد الظن
 ثانيهما انكار من له ولد
 وان اعذر ساعة الوضع سكت
 وان لغير العذر عنه سكتا
 بحيث لم يسبق الاعتراف به
 بان يقول في جواب (باركا
 (آمين) او (ان شاء ربي ذاك) لا
 وان يقيم بينة اذ قذف
 لكنه لا ينتفى عنه الولد
 وفي الملاعن الكمال يشترط
 وصح في الاخرس بالاشارة
 وواجب لذى الفراش مطلقا
 ادنى اختلال في شروط الحقت
 وفي سواء ذاعليه قد حرم
 او خالفت اياته اياته
 وانما الكمال فيها يعتبر
 ولا يجوز ذا مع الصماء
 وشروطه كذا دوام العقد
 كذا الدخول ان نفى به الولد
 وجاز بين امة والحر

حيث هما لم يوجب لامن
 في فرشه مع الشروط في الولد
 بعد زوال العذر ذا له ثبت
 ايضا على الاقوى له ذا ثبتا
 صريحا او خوي كلام من ابه
 ربك فيه) اذ بدا مباركا
 (بارك فيك) ان اردت المثللا
 عنه وجوب الحد قطعاً انتفى
 الا اذا اللعان بعدها ورد
 فحيث لم يكمل لعانه سقط
 حيث اغتدت تغنى عن العباره
 نفى الوليد اذ لديه حقة
 وليدها به متى تحققت
 وان غدا مظلونه زناء الام
 او بايئت صفاته صفاته
 فلا لعان مع جنون او صغر
 كما غدا كذا مع الحرساء
 حتى اذا كان لنفى الحسد
 وليس شرطاً ان غدا لدرء حد
 للنفي للتعزير او للبذر

و ليس ملحقاً بمولاها الولد الا بالاقرار به على الاسد
ولو غدا بوطيها معترفا ولو نفى بلا لعان انتفى

القول في كيفية اللعان واحكامه

وكونه عند الامام قد وجب
فيشهد الزوج لديه اربعا
مما رماها فيه من فعل الزنا
ثم يقول بعدها اذ ربت
ان كان كاذبا بما قد بينا
فتشهد المرثة بعد اربعا
مما رماها فيه من فعل الزنا
ثم تقول بعد قولها لهن
من الذين صدقوا فتقتصر
ولم يكن بد سوى ان تلفظا
آى كتاب الله والسنة من
وان يكون الزوج قائماً لدى
كذلك الزوجة حيث تورد
والاشهر القيام من كليهما
وواجب تقدم الزوج على
وان يخصصها بذكرها

او عند من نيابة عنه نصب
بالله انه صادق فيما ادعى
من بعد ما الحاكم ذاك لقنا
ان لعنة الله عليه وقعت
مما رماها فيه من فعل الزنا
بالله انه كاذب فيما ادعى
من بعد ما الحاكم تلك لقنا
ان غضب الله عليها ان يكن
عليه فيهما كما الله ذكر
به على وجه به تلفظا
شرع نيينا مسنن السنن
ايراده اللعن كذا اذ شهدا
ذين لدى الحاكم ليست تقعد
معاً لزوماً حال ايراديهما
زوجته والعكس فيه بطلا
حيث يميزها عن غيرها

ومنهما النطق بلفظ عربي
 وإنما الحاكم إذا تعذرا
 هذا إذا لم يعرفن معنى اللغة
 ويستحب أن يكون قاعدا
 وجههما حيث توجهها إلى
 وإن يقيم الزوج عن يمينه
 وإن يكون محضراً جمعاً معه
 وإن يكون ذا لذك واعظاً
 كذا قيل لفظه قول الغضب
 وفي المكان بعد ذا الكلام
 وروضة النبي بين المنبر
 والمسجد الأقصى تحيت الصخره
 وإى قبر لوصى أو نبي
 وإن يلاعن زوجها الحد واجب
 كذاك حيث اعترفت بأن زنت
 ويسقط الحدان عنهما إذا
 وزال ذا الفراش وانتفى الولد
 وإن يكذب نفسه أنشاء ذا
 وإن يكن تكذيبه من بعده
 كذا إذا بعد لعانها أتى

مشروط فيه لسنة النبي
 ذاك على مترجمين اقتصرنا
 وإن درى دون سواء بلغه
 مستدبر القبلة كي يشاهدنا
 جانب بيت الله جل وعلا
 وتلك عن يمين ذى يمينه
 ليسمعوا ولو رجالاً أربعة
 قيل كونه بلعن لا نطقاً
 كذا له التغليظ في القول استحب
 كبين ركن البيت والمقام
 وقبره الزاهى الشريف الأطهر
 وإى مسجد ثوى ذا مصره
 قد جاور الحاكم قربه الابن
 عنه ومهما نكحت لها وجب
 وينتفى عنها إذا ما لا عنت
 بينهما اللعان شرعاً نفذا
 من زوجها وحرمت إلى الأبد
 عليه حد القذف حتماً نفذا
 فأما الأقوى لزوم حده
 تكذيبه عليه ذا قد ثبتنا

لكنها الحل اليه لم يعد
 وان اقربت بعد ذا بان زنت
 ولم يكن حد لها بذا وان
 وان باخر رماها بالزنا
 فان يلاعن حدها قط وقع
 وان تمت قبل اللعان سقطا
 والحد للوارث حيث قدفا
 والارث بعد الموت لم يسقط معه
 ولو يكون الزوج فرد الاربعه
 فالاقرب الحد لها وان سبق
 ولم يرثه ابيه دون الولد
 لم يعد الفراش حيث لا عنت
 تقر اربعا على الاقوى يكن
 عليه حدان لذا تعيننا
 وبالشهود يسقطان عنه مع
 عنه اللعان اذ بقاها اشترطا
 عليه لكن ان يلاعن انتفى
 الا على رواية منعه
 واصبحت شروطه مجتمعه
 بقذفها اختلت كما الفرد فسق

فحدها حيثئذ عنها يرد

وزوجها ان لم يلاعنها يحد

واحد الله على الانام
 محمد منار انوار الهدى
 وآله ذوى التقى والعصمه
 عليهم السلام والصلوة
 مصليا على سما الاحكام
 والكوكب الثاقب اعين العدا
 خير ائمة بدوا للامه
 ما وضعت من ربنا الصلاب

وقلت اذ نظمتها مؤرخاً

اصفى الفرايد الصحاح بالسخا

٦٩٤ ١٣٨ ٣٢٦ ١٨١

١٣٣٩

فهرست الفرائد الصحاح في مسائل النكاح

صحيحة

- ٢ خطبة المنظومة
- ٣ الفريضة الاولى في مقدمات النكاح
- ٤ الاوقات المكروهة والمستحبة للجماع
- ٥ في جواز نظر المرأة الى المرأة التي يريدان يتزوجها او غيرها مما يتبعها
- ٧ الفريضة الثانية في العقد ولفظي الايجاب والقبول
- ٧ في جواز تولي المرأة العقد عنها وعن غيرها ايجاباً وقبولاً
- ٧ في افضلية حضور الشاهدين والولي حال العقد واشترائط تعيين الزوجين
- ٨ في ذكر اولياء العقد
- ٨ اللواؤة الاولى في صحة شرط الخيار في الصداق دون العقد
- ٩ اللواؤة الثانية في الزوجين المتداعين
- ٩ اللواؤة الثالثة فيما يناسبها
- ١٠ اللواؤة الرابعة في احكام اشتراء العبد وزوجه لسيده وغيرها
- ١٠ اللواؤة الخامسة في عدم جواز تزويج الولي والفضولي باقل من مهر المثل
- ١٠ اللواؤة السادسة في العقد الفضولي
- ١١ اللواؤة السابعة في عدم جواز تزويج الامة بدون رضا مولاهما وغيرها

- ١١ اللؤاؤة الثامنة في عقد الفضولين للصغيرين
- ١١ اللؤاؤة التاسعة في اقتران عقدى الجد والاب وافتراقهما وغيره
- ١٢ اللؤاؤة العاشرة في عدم ولاية الام على الصغيرين
- ١٢ الفريدة الثالثة في المحرمات بالنسب والرضاع وغيرها
من الاسباب وتوابعها
- ١٤ درة في المحرمات بالمصاهرة
- ١٤ اللؤاؤة الاولى في اقتران المرثة وبنتها في عقد واحد
- ١٥ اللؤاؤة الثانية في عدم جواز تزويج الامه بدون رضا زوجها
الحره وغيرها
- ١٥ اللؤاؤة الثالثة في عدم جواز العقد على الممتدة واستلزامه
الحرمة المؤبده
- ١٥ اللؤاؤة الرابعة في حلية التي زنى بها بالعقد عليها وما يناسبها
- ١٦ اللؤاؤة الخامسة في الحرمة الابدية لام الموطوء واخته وبنته
على واطئه
- ١٦ اللؤاؤة السادسة في استلزام عقد المحرم الحرمة الابدية
على المعقودة للمحرم
- ١٦ اللؤاؤة السابعة في عدم جواز جمع مازاد على اربع
من الحرائر وما يناسبها

صحيفة

١٧ اللواؤة الثامنة في عدم جواز تزويج ذى النصاب امرأة أخرى
في عدة التي طلقها

١٧ اللواؤة التاسعة في حرمة العقد على المطلقه الاثماً منه بدون محال

١٧ اللواؤة العاشرة في ابدية حرمة الملاءنة على الملاءنة

١٨ اللواؤة الحادية عشر في حرمة المشرک على المسلم وما يتبعها

١٨ اللواؤة الثانية عشر في حكم زوجية المشرکین اذا اسلم احدهما

١٩ اللواؤة الثالثة عشر في عدم انفساخ عقد العبد بالاباق

١٩ اللواؤة الرابعة عشر في اشتراط كفاية الزوجين

١٩ اللواؤة الخامسة عشر في عدم اشتراط تمكن الاتفاق في العقد

١٩ اللواؤة السادسة عشر في كراهة تزويجك الفاجر لاسيما

شارب الخمر

٢٠ اللواؤة السابعة عشر في حرمة التعريض لذات البعل والعدة

بالعقد عليها

٢٠ اللواؤة الثامنة عشر في حرمة خطبة من خطبها غيرك واجابته

٢٠ اللواؤة التاسعة عشر في كراهة العقد على القابلة المربية

٢١ اللواؤة العشرون في بطلان نكاح الشغار

٢١ الفريضة الرابعة في نكاح المتعة وهو النكاح المنقطع وجرازاها

واستحبابها من طرق الفريقين

- ٢٥ الفريدة الخامسة في نكاح الاماء واحكامه
- ٢٦ الفريدة السادسة في المهر واحكامه
- ٢٨ اللؤلؤة الاولى في تملك الصداق باجمعه بالمقدور تزلزله حتى يقع احد الامور الاربعة وما يناسبها
- ٢٨ اللؤلؤة الثانية في انجم مال المهر دينار لو دخل بها قبل ان يسلمه اياها
- ٢٨ اللؤلؤة الثالثة لو وهبته الصداق فطلقها قبل الدخول
- ٢٩ اللؤلؤة الرابعة في جواز اشتراط ما يوافق الشرع وبطلان ما يخالفه في العقد
- ٢٩ اللؤلؤة الخامسة في جواز جعل التلميم صداق الزوجة
- ٢٩ اللؤلؤة السادسة فيما لو اعتاضت عن صداقها ثم طلقت قبل الدخول
- ٣٠ اللؤلؤة السابعة فيما لو وهبت النصف المشاع من صداقها زوجها ثم طلقت منه
- ٣٠ اللؤلؤة الثامنة في جواز امتناعها حتى تقبض صداقها
- ٣٠ اللؤلؤة التاسعة في استقرار المهر في مال الصغير ذي الفناء ان زوجه ابوه ولاية
- ٣٠ اللؤلؤة العاشرة في حكم اختلاف الزوجين في ذكر الصداق
- ٣١ الفريدة السابعة في العيوب والتدليس من جانبي الزوجين

٣٢ في ذكر عيوب المرأة

٣٣ الفريدة الثامنة في القسم والنشوز واحكامهما

٣٤ القول في النشوز واحكامه

٣٥ القول في الشقاق واحكامه

٣٦ الأولاد في الاولاد

٣٨ القول في احكام الاولاد وهي امور منها مستحبات

اليوم السابع وهي الحتان والحاق والمقينة وغيرها

٣٩ ومنها الرضاع

٣٩ ومنها الحضانة

٤٠ الأولاد الثامنة في النفقات واسبابها

٤١ القول في نفقة القرابة البعضية

٤٢ القول في ترتيب المنفق عليهم

٤٣ القول في نفقة الملاك من الانسان والبهيمة ووجوبها

٤٤ كتاب الفراق النص الاول في حده

٤٤ النص الثاني في الحلاق الذي هو احد اقسامه وذكر حده

وما يناسبه

٤٥ الفصل الثالث في الاقسام المحرمة والمكروهة والواجبة

والسنة من الفراق

صيفه

- ٤٨ الفصل الرابع في العدة واحكامها
 ٤٩ القول في الحداد
 ٥١ الفصل الخامس في وجوب النفقة على الزوجة بالمفارقة في عدتها
 ٥٢ الفصل السادس في حد الطاع واحكامه
 ٥٣ الفصل السابع في المبراة وحدها واحكامها
 ٥٤ الفصل الثامن في الظهار واحكامه
 ٥٦ الفصل التاسع في حد الايلاء واحكامه
 ٥٨ الفصل العاشر في حد الامان واحكامه وتوابعه
 ٦٠ القول في كيفية الامان واحكامه
-

تذنيه

بعد الطبع التفتنا الى اغلاط صدرت حال الاستنساخ
وحيث كان بعضها في البيت او الشطر وبعضها في الكلمة
او الحرف افردنا فهرستاً للابيات او الشطور فأنبتنا الصحيح
منها فيه ووضعنا عن يمينها عدد الصفحة والسطر في جدولين
مختصين بهما ليعلم ان ما يوافقه في المتن غلط وما اختلف فيه
هو بدله .

ثم ان وجدت عدداً في الجدولين المذكورين ولم نجد
بجذائنه بيتاً او شطراً علمت ان الذي بعده في المتن غلط بلا بدل
وان رأيت في فهرست الصحيح شطراً واحداً ذلك العدد الذي
بعده الواقع بين هالين على انه الصحيح من الشطر الاول
او الثاني من البيت .

وافردنا فهرستاً آخر لبيان الاغلاط الواقعة في الكلمة
او الحرف فوضعنا جدولين وسيعين الايمن منهما للاغلاط والايسر
للمصحح وعن يسارها الجدولين السابقين راجعين من القراء
الكرام اولاً ان يصححوا اغلاط المتن حسب هذا الفهرست
ان لم يجدوها صحيحة وثانياً غرض النظر عما زاغ عنه البصر
وما اساء من اعتذر والمؤمن من ستر والله سائر بحسب الستر .

ص	س	ش	
٣	٩		مؤمنة بربها الكريمة
٤	١١		وجازا كل النشار وكذا
٤	١٥	(٢)	حال العرا ولو يستريح في
٤	١٧	(١)	كذا اذا في البيت كان ناظر
٤	١٨		وانكره في رؤيته النرجع ورد
٥	٤	(٢)	كذا لدى السودا وريح حرا
٥	١٣	(٢)	وباطنهما الى الزنديين
٥	١٤		كذا أيها قائمة وما شيه
٦	٤	(٢)	كذا العلاج حيث تقضى المادة
٦	٦	(١)	ولتجنب اسباع صوتها كما
٦	١٥	(١)	وقيل لا عزل له عن حره
٦	١٨	(٢)	والنص قد جاء بهذا المنع
٦	١٩		حينئذ لو منه افضاء بدا
٧	٦		كذا (نرجت) وان نقدا
٧	١٠		في العاقد الكمال شرطاً يعتبر
٧	١١		الا اذا صح فامضاء وقد
٧	١٤	(٢)	والمنع من بعض ذوى الخلاف
٧	١٧		اذن الولي مثل الاشهاد غدا
٨	٧		ثم وصي اي شخص منهما
٨	١١		ولم تكن ولاية على الاصح
٨	١٣		وان للمالك امر المقد
			اصلا على اتلافها قومه
			ان شهد الحال باخذ اخذا
			وانها الجوفه غدت اشده
			اذ نظرة الريبة عنه نائية
			حرمها عليه دامت ابدا
			انشائه منه يصح فاعلمنا
			فغير ماض عقد طاقده سكر
			حصل معناه وحيث لا فسد
			افضل حال العقد والرشد بد
			او من يكون مالكا وحاكما
			له علمها حيث رشدها اتضح
			في امة كانت له او عبد

فهرست الاغلاط الواقعة في الابيات والشطور ٧١

ص	س	ش
٩	١	بل هو مبطل له على الاصح
٩	٢	كما هما ان وكلا فيه يصح
١٠	١٠	لم يك للولى والموكل
١٨	٤	لو احدى الزوجين يرتد بطل
١٨	٦	لان تشطير الصداق لم يكن
١٨	١٠	وان عن الفطرة يرتد تبين
١٨	١٢	وان حوت من دونه ذلك اشرف
١٨	١٧	قبل الدخول والصداق قد وجب (١)
١٩	١	وان به بعد دخوله اتصف
١٩	٢	وان هما متفقين اسما
٢١	٨	فيه سوى من نازكى الانصاف (٢)
٢١	٩	واية من الكتاب المنزل
٢٢	٢	وليس بالنسخ كذا من قائل
٢٤	١٢	ولا امان هاهنا على الاسد
٢٤	١٣	لكن اذا ما اشترطاه لزما (٢)
٢٤	١٥	وبعد ما منه انقضت مدتها
٢٤	١٦	ليكنها ان استرايت سقما
٢٥	٧	واى فرد كان حرا منها
٢٥	١١	فزوجها اجنبياً حقيقاً (٢)
٢٦	٧	كقوله لمن له قدم ملكا (١)
٢٦	١٤	ووطيه بنت الزنا والعاهره
		يكروه والمالة فيها ظاهره
		تزويجها بدون مهر المثل
		عقدها ان لم يكن بهادخل
		الا لوهب او طلاق او عن
		في الحال عنه واعتداء هازكن
		على انقضا عدتها الفسخ وقف
		على انقضا عدتها الفسخ وقف
		عقدها مضي وان ينقصما
		دلت على الحواز بالقرال الجلى
		فلا تصح الى كلام باطل
		لنفى بذركان اولدرء حد
		بحيضةها تنقضى عدتها
		بخمسة واربعين يوما
		يكون منه البذر حر افا علما

٧٢ فهرست الاغلاط الواقعة في الايات والشطور

ص	س	ش	
٢٨	٥		دخوله او ارتداد قد صدر
٢٩	١٤		لوانها اعتاضت عن المهر بما
٣٦	٩		من اشهر منه مضت او از منه (١)
٤١	١٩		ان علي والده والوالده
٤٥	١٤		ما حضر الزوج وكان داخلا
٤٨	١٣		اربعة من اشهر معتبره
			عن فطرة منه او الموت حضر
			زاد عليه اوله النقص انتمى
			ان ينفق فضا عدا وصاعده
			بها وكانت هي ثم حائلا
			تبعها الايام وهي عشرة

فهرست الاغلاط الواقعة في الكلمات والحروف ٧٣

ص	س	غ	ص	س	غ	ص	س
٣	٤	شرعهم	٣	٨	لنتخير	٣	٨
٣	٦	الندب النقي	٣	١٤	كذك	٣	١٤
٣	١١	ذلك	٤	٦	مولدا	٤	٦
٤	٩	نعمل	٤	١٩	انفلا	٤	١٩
٤	١٧	عورتيه	٥	١	عند	٥	١
٥	١٦	امثاله	٦	١	مما قد	٦	١
٦	٦	الاغضا	٦	٨	مهما	٦	٨
٦	١٢	فقال	٦	١٤	ويوني	٦	١٤
٦	١٨	وانما	٨	١٠	على	٨	١٠
٩	٤	الشخص	٩	٧	عموم	٩	٧
٩	٧	خصوصه	٩	١٠	شدا عيا	٩	١٠
٩	١١	فما	٩	١٧	بينه	٩	١٧
٩	١٨	ذا	١٠	٩	السنة	١٠	٩
١٠	١١	كدا	١٠	١١	من المجزوم	١٠	١١
١٠	١٥	احدى	١٠	١٥	شخصين	١٠	١٥
١١	١٦	اقتراى	١١	١٨	بزوجهها	١١	١٨
١١	١٨	وحد	١٢	١٣	له ان	١٢	١٣
١٢	١٣	وان	١٢	١٤	نازلا	١٢	١٤
١٢	١٤	قنازلا	١٣	٣	عشر	١٣	٣
١٣	٨	الخزيرا	١٣	٩	اولد	١٣	٩
١٣	١٠	المجوسيه	١٣	١٩	عقد	١٣	١٩

ص	س	غ	صح	ص	س	غ	صح
٦١٤	حررها	حررها	٦١٤	نأبدت	نأبدت	٦١٤	تأبدت
١١١٤	ذى	ذى	١٤١٤	اقتراى	اقتراى	١٤١٤	اقتراى
١٨١٤	وحيث	وحيث	٦١٥	بين	بين	٦١٥	بين
١١١٥	كذلك	كذلك	١٥١٥	حايه	حايه	١٥١٥	حايه
١١١٦	زنت	زنت	٨١٦	محرم	محرم	٨١٦	للمحرم
١١١٦	اللاؤاؤه	اللاؤاؤه	١١٧	ح تين	ح تين	١١٧	حرتين
٧١٧	لاجل	لاجل	١٧١٧	قدفها	قدفها	١٧١٧	ما قاف
١١١٨	حيث	حيث	١٣١٨	الدخول	الدخول	١٣١٨	الدخول
١٦١٨	لزوجين	لزوجين	٧١٩	كفاية	كفاية	٧١٩	كفاية
٨١٩	كفاية	كفاية	٦٢١	المنعة	المنعة	٦٢١	المنعة
١٠٢١	منه	منه	٣٢٢	فما	فما	٣٢٢	حوما
١٩٢٢	في الاثر	في الاثر	٣٢٥	هما بلا	هما بلا	٣٢٥	بغير
٣٢٥	رضاه	رضاه	٣٢٥	از	از	٣٢٥	ان
٥٢٥	وحيث	وحيث	١٠٢٥	بالمكره	بالمكره	١٠٢٥	بالمكره
١٣٢٥	سبب	سبب	٥٢٦	في المهر	في المهر	٥٢٦	في المهر
٩٢٧	يؤدى	يؤدى	٨٣٢	حذام	حذام	٨٣٢	جذام
١١٣٣	يستقر	يستقر	٩٣٤	فتم	فتم	٩٣٤	فتم
١١٣٤	محرم	محرم	١١٣٤	عليها	عليها	١١٣٤	عليها
٦٣٥	يحيث	يحيث	١٢٣٥	الدين	الدين	١٢٣٥	الدين
٧٣٦	لروح	لروح	٢٣٨	حقيقة	حقيقة	٢٣٨	حقيقة
٣٤١	يحوز	يحوز	٥٤١	تكر	تكر	٥٤١	تكر

ص	س	غ	صح	ص	س	غ	صح
٤١	٦	عليه	عليه	٤١	١٤	وضق	وطبق
٤١	١٥	إد	إهد	٤١	١٥	اغدت	اغدت
٤٢	٤	حيث	حيث	٤٢	٦	قريبه	قريبه
٤٢	٧	المسكن	المسكن	٤٢	٧	والزمه بن	والزمه بن
٤٢	١٤	اعسروا	اعسروا	٤٢	١٥	والوالده	والوالده
٤٢	١٥	فصاعدا	فصاعدا	٤٣	٣	للماحز	للماحز
٤٣	٣	يجب	يجب	٤٣	٩	أكمله	أكمله
٤٣	١١	أوفى	أوفى	٤٣	١٣	أنولد	أنولد
٤٣	١٤	وان	وان	٤٣	١٨	وار	وان
٤٤	٣	زوجية	زوجية	٤٤	٣	الزوحين	الزوحين
٤٤	١٠	يفارق	يفارق	٤٤	١١	أفظ	أفظ
٤٤	١٣	طافتها	طافتها	٤٤	١٧	رأسها	رأسها
٤٥	١	وذاك	وذاك	٤٥	٤	ولولى	ولولى
٤٥	٧	الاختيار	الاختيار	٤٥	٩	أدنى	أدنى
٤٥	١٥	ونما	ونما	٤٥	١٩	طلاق	فراق
٤٥	١٩	نفس	نفس	٤٦	٣	طلاقتها	فراقها
٤٦	٩	الكل	جمع	٤٦	١٠	لم تدخل	لم يدخل
٤٦	١٤	الرحمى	الرحمى	٤٦	١٦	فجأما	فجأما
٤٦	١٨	التاسعة	التاسعة	٤٦	٢٠	أ	أ
٤٧	٦	لم بك	لم بك	٤٧	٦	الثلاث	الثلاث

ص	س	غ	صح	ص	س	غ	صح
١٢٤٧	الرجوع	الرجوع	بمنعونه	بمنعونه	١٢٤٧	الرجوع	بمنعونه
١٧٤٧	ومثلها	ومثلها	الرحى	الرحى	١٧٤٧	ومثلها	الرحى
١٤٨	ذاك	ذاك	العدة	العدة	١٤٨	ذاك	العدة
٨٤٨	دات	دات	تدخل	تدخل	٨٤٨	دات	تدخل
١٤٤٩	كذلك	كذلك	جهل	جهل	١٤٤٩	كذلك	جهل
٩٤٩	حسن	حسن	بالملك	بالملك	٩٤٩	حسن	بالملك
١٥١	في	في	بيئاً	بيئاً	١٥١	في	بيئاً
١٧٥١	ذاك	ذاك	حيثما	حيثما	١٧٥١	ذاك	حيثما
١١٥٢	الأصبل	الأصبل	اختلاها	اختلاها	١١٥٢	الأصبل	اختلاها
٤٥٤	الرجل	الرجل	فيظن	فيظن	٤٥٤	الرجل	فيظن
١٨٥٥	شأما	شأما	عربي	عربي	١٨٥٥	شأما	عربي
٨٥٦	هنا	هنا	القوانين	القوانين	٨٥٦	هنا	القوانين
١٣٥٦	عينا	عينا	واشترطوا	واشترطوا	١٣٥٦	عينا	واشترطوا
٨٥٧	وطها	وطها	قدرة	قدرة	٨٥٧	وطها	قدرة

صفحة	سطر	غلط	مصحح
٠٣	٠٩	بالا نشاء	بالا نشاء
٠٣	١٢	اث	ات
١٥	١٤	الفخسل	الفخسل
٢٤	٠١	عدى	غدى
٣٢	١١	للمغارسة	للمغارسة
٣٢	١٤	نصفن	نصفن
٣٣	٠١	الشريعة	الشريعة
٣٣	٠٥	المالكية	المالكية
٣٤	١١	بلا خلاف	بلا خلاف
٣٧	٠٧	غواية	غوايه
٣٨	١٤	قربه	قربة
٤٢	١١	تعقبا	تعقبا
٤٤	٠٩	غفر	غفر

صفحة	سطر	غلط	تصحیح
٤٤	١٤	جر می	جر می
٤٤	١٥	بالمسائله	بالمسائله
٤٧	٠٢	فغنه	فغنه
٤٧	١٠	يعتق	يعتق
٤٩	٠٤	بحال	بحال
٥٠	٠٣	المتربه	المتربه
٥١	١٣	بالتماس	بالتماس
٥٣	٠١	دلالة	دلالة
٥٤	٠٤	تربته	تربته

(تمت هذه الارجوزة بالخير)



